INTOSAI

المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

يـــــولـيـــو 2000

July 2000

المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

تموز ٢٠٠٠- المجلد ٢٧، العدد الثالث

حقوق الطبع :-٢٠٠٠مؤسسة المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

تنشـر المجلـة الدولية للرقابة المالية الحكومية على أساس ربع سنوي :- يـناير (كـانون الثانـي) ، أبـريل (نيسان) ، يوليو (تموز) ، أكتوبر (تشـرين الأول) فـي طـبعات باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية ، والألمانـية والإسـبانية باسم المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسـبة (أنتوساي) لتحسين الإجراءات والأساليب التقنية للرقابة المالية الحكومـية ، وتعـبر الآراء والأفكـار التي فيها عن آراء وأفكار رؤساء التحرير أو الأفراد الذين يساهمون فيها ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة أو سياساتها .

ويرحـب رؤساء التحرير بالمقالات والتقارير والأنباء التي تقدم إلى المجلة ويتعيـن إرسـالها إلـى مكاتب التحرير الموجودة بمكتب المحاسبة العامة الأمريكي.

U.S. General Accounting Office ,Room 7806. 441 G,Street, NW . Washington D.C. 20548 U.S.A, Phone (202-512-4707 Facsimile 202-521-4021 E-Mail: **chases@gao.gov**).

ونظـرا لاستخدام المجلة كأداة تعليمية فإن المقالات التي يحتمل قبولها أكثر مـن غـيرها هي تلك التي تعالج جوانب عملية للرقابة المالية على القطاع الحكومـي ، وتشـمل هـذه الجوانب دراسة الحالات التطبيقية أو الأفكار المتعلقة بمناهج بحث جديدة في مجال الرقابة المالية أو تفاصيل عن برامج التدريـب الخاصـة بالـرقابة المالية ، هذا ولن تكون المقالات التي تتناول أساسـا جوانـب نظرية مناسبة للنشر في هذه المجلة ، وتوزع المجلة على رؤساء جميع الأجهزة العليا للرقابة المالية في أنحاء العالم التي تشارك في أعمـال مـنظمة (أنتوساي) ويجوز اشتراك آخرين في المجلة مقابل خمسة دولارات أمريكـية فـي السـنة ، وينبغـي إرسال الصكوك والمراسلات للحصـول على أي من الأعداد بالبريد إلى مكتب إدارة المجلة على العنوان التالي :

P.O. Box : 50009 . Washington , D.C 20004, U.S.A.

تجـري فهرسـة مقالات المجلة في فهرس المحاسبين الذي ينشره المعهد الأمريكـي للمحاسـبين العامين القانونيين ، كما تدرج في محتويات الإدارة وتنشر مقتطفات من بعض المقالات المختارة في النشرات التالية :

Anbar Mmanagement Service, Wembley England, and University Microfilms International Ann Arbor Michigan USA

المحتويات

الافتتاحية ٢

أنباء موجزة ٣

الرقابة ، الإدارة وممارسة السلطة ٨

مكافحة الغش والفساد ١٠

مؤتمر الانتوساي حول الرقابة الداخلية ١٣

نبذة رقابية : محكمة الرقابة الرومانية ١٥

تقارير منشورة ١٧

أنباء الانتوساي ١٨

مجلس إدارة التحرير

فرانز فيدلر رئيس محكمة الرقابة بالنمسا

دينيس ديزوتيل المراقب العام لكندا .

آمنة عويج الرئيس الأول لدائرة الحسابات ، تونس .

ديفيد م . وكر ، المراقب لعام للولايات المتحدة الأمريكية.

غلودسبالدو راشيان اوزغاتيغ ، المراقب العام لفنزويلا .

رئيس مؤسسة المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية:

ليندا الـ ، ويكس (الولايات المتحدة الأمريكية) .

رئيس التحرير: دونالد آر دراخ (الولايات المتحدة الأمريكية).

رئيس التحرير المساعد: ليندا ج سيليفاغ (الولايات المتحدة الأمريكية).

المحررون المساعدون :

مكتب المراقب العام (كندا).

كيوشي أوكموتو (اسوساي–اليابان) .

لوزين سيكالو (السباساي– تونغا) .

ميشيل س . ج بينتر (الكارواي– ترينداد وتوباغو) .

السكرتارية العامة لليوروساي (اسبانيا) .

خميس حسني (تونس) .

يادير ا اسبينوزا مورينو (فنزويلا) .

السكرتارية العامة للانتوساي (النمسا) .

مكتب المحاسبة العامة للولايات المتحدة الأمريكية (U.S.A) .

الإدارة/الإنتاج سبرينا تشيس (الولايات المتحدة الأمركية) .

الشؤون المالية مكتب المحاسبة العامة (الولايات المتحدة الأمريكية) .

أعضاء المجلس التنفيذي للانتوساي

– غوليرمو راميرز ، رئيس محكمة الحسابات ، الأرغواي ، رئيس.

– جونغ نام لي ، رئيس مجلس الرقابة والتفتيش الكوري ، كوريا، نائب رئيس أول .

– توفيق ابراهيم توفيق ، وزير الدولة ورئيس ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية ، نائب رئيس ثاني .

– فرانز فيدلر ، رئيس محكمة الرقابة بجمهورية النمسا ، امين عام.

– آرا آرمسترونغ ، مدير الرقابة ، انتيغ وباربودا .

– ايرام سارافيا ،وزير–رئيس ، محكمة الحسابات ، البرازيل .

– لوسي غوانميزيا، وزير مفوض ، الكاميرون .

– لـ . دينيس ديزوتيل ، المراقب العام ، كندا .

– محمد جودت احمد الملط ، رئيس، الجهاز المركزي للمحاسبات مصر .

– هيدا فون ويدل ، رئيس محكمة الرقابة ، المانيا .

– ف. ك شنغلو ، المراجع والمراقب العام للهند .

– عبد الصادق الكلاوي ، رئيس، محكمة الحسابات ، المغرب .

– بارني مورك ايدام، مراقب عام النرويج.

– فيكتور انريك كاسوليه ، المراقب العام ، البيرو .

– الفريد جوس دي سوسا ، رئيس محكمة الحسابات ، البرتغال .

– بوهيفا توينتوا ، المراقب العام ، تونغا .

– ديفيد م. وكر، المراقب العام ، الولايات المتحدة .

تطلعات نحو سيؤول

بقلم غوليرمو راميرز ، رئيس محكمة الحسابات في الأرغواي ورئيس المجلس التنفيذي للانتوساي

السيد غوليرمو راميرز

خلال احتفالها هذه السنة بالذكرى السابعة والأربعين لتأسيسها ، ستكون الانتوساي في منتصف الطريق بين المؤتمرين ، فقد عقد المؤتمر الأخير في مونتيفيديو في عام ١٩٩٨ ، والمؤتمر القادم سوف يعقد في سيؤول في تشرين أول ٢٠٠١ . وحتى الآن يكون عدد الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء الذين استضافوا مؤتمرات الانتوساي ١٦ جهازا فقط، من بين ١٧٨ جهازا، وقد اكتسبت تلك الأجهزة خبرات قيمة نتيجة لمثل تلك الفرص . ومنذ انعقاد مؤتمرنا الأخير في مونتيفيديو ، فإن العديد من الرؤساء الجدد للأجهزة العليا للرقابة قد التحقوا بمجتمعنا ، وسوف لن تتاح لهم الفرصة للمشاركة في مؤتمرنا حتى شهر تشرين أول ٢٠٠١. وهذا الأمر جعلني أتبادل بعض الأفكار مع قراء مجلتنا ، وذلك بهدف تقديم وجهة نظري بشأن تطوير الانتوساي .

وقد تم نشر الموجز الممتاز بعنوان " الإنتوساي -نظرة عامة " في عام ١٩٩٥ بشأن مهمة منظمتنا ، نشأتها ، وهيكلتها التنظيمية ، بالإضافة إلى برامجها ، مثل التدريب وإصدار النشرات ، مما وفر أفكارا مختصرة ومكتملة وواضحة حول الانتوساي وأهدافها . وهدفي هنا هو أن ابدي بعض الملاحظات التي تتعلق برؤيتي لأعمالها الحالية من خلال عملي كرئيس للمجلس التنفيذي ، الذي عقد جلسته السابعة والأربعين مؤخرا في سيؤول .

في البداية ، أود أن أشير إلى مجموعات العمل الإقليمية السبعة التي تعزز التعاون الفني والمهني بين الأجهزة الأعضاء . وقد بدت دينامية تلك المجموعات الإقليمية واضحة في عام ١٩٩٩ في مؤتمر اليوروساي في فرنسا ، ومؤتمر الأفروساي في بوركينا فاسو ، ومؤتمر الأولاسيفس في البرغواي .

ومن ناحية أخرى ، فقد أكدت اللجان الدائمة ومجموعات العمل الفوائد الناتجة عن أنشطة تلك اللجان ، كما ظهر خلال الاجتماعات التي عقدت على هامش مؤتمر الانكوساي السادس عشر . وفي هذا السياق ، لا بد لي من أن أشير إلى أن الاجتماعات المتعلقة بالدين العام التي عقدت في كندا والمكسيك ، والرقابة البيئية ، في هولندا وجنوب أفريقيا ، والتخاصية في بولندا والأرجنتين ، والرقابة على التشغيل الإلكتروني للبيانات في زمبابواي ، والمعايير الرقابية ، في المملكة المتحدة ، والمعايير المحاسبية في ترينيناد وتوباغو .

وتمثل السكرتارية العامة مثالا جيدا للأنشطة المستمرة ضمن الانتوساي . وفي أيار ١٩٩٩، استضافت السكرتارية العامة الاجتماع السادس والأربعين للمجلس التنفيذي في فينا ، حيث كنت شاهدا مرة أخرى على استعدادها الممتاز وقدرتها على التخطيط واستضافة حدث ناجح . وهنالك ندوة أخرى عقدت في فينا من قبل الأمم المتحدة ، والتي عززت علاقات الاتصال داخل تلك المنظمة كما تنص عليه قوانيننا . وتلك الأحداث ما هي إلا مثاليين فقط لأنشطتنا الهامة المنفذة من قبل السكرتارية العامة والتي تمثل الفكرة التي أود أن اطرحها حول النشاط المستمر للانتوساي بين المؤتمرين .

والتدريب هو ناحية أخرى من النواحي الفعاليات المتميزة . وأود أن أشير على وجه التحديد إلى برنامج مبادرة تنمية الانتوساي (IDI)، الهيئة الرئيسة لتدريب المدربين في القطاع العام . وضمن الفترة قيد البحث ، أود أن أشير بشكل خاص إلى البرنامج التدريبي الإقليمي طويل الأمد . حيث كان لي شرف الاطلاع على أنشطته على المستوى الإقليمي ، عندما استضافت محكمة الحسابات للأرغواي الدورات التدريبية التي عقدت بالتعاون ما بين برنامج (IDI) / ومنظمة الاولاسيفس في مونتيفيديو خلال الأعوام الثلاثة الماضية . وهذا الأمر مكنني من الوصول إلى رأي إيجابي جدا بشأن هذا البرنامج ، بالإضافة إلى المنافع الموفرة للأجهزة العليا للرقابة في الدول الأقل تطورا . ومع الأخذ بعين الاعتبار بأن مهمة إدارة برنامج تنمية الانتوساي سوف تنتقل إلى مكتب المراقب العام للنرويج اعتبارا من ١ كانون ثاني ٢٠٠١ ، فإنني أود أن اعبر للمراقب العام لكندا وزملاءه في برنامج مبادرة تنمية الانتوساي ، عن بالغ اعتزازي لأعمالهم المميزة طوال السنوات الخمسين الماضية . وقد نجحوا في توزيع التدريب على هؤلاء الذين يحتاجون إليه . وفوق ذلك ، أود أن اعبر عن تمنياتي بالنجاح للمراقب العام للنرويج لتوليه لقيادة برنامج مبادرة تنمية الانتوساي.

والمجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية هي أحدى الأنشطة الأخرى للانتوساي والتي تشكل دليلا حيا لدينامية منظمتنا . ومن وجهة نظري ، فان المجلة هي افضل مثال على العمل الدؤوب لإدارة الانتوساي في جميع أنحاء العالم . وعليه ، فإنني اعتقد أن استمرارية نشراتها وموضوعية وحكمة وتوازن المعايير التي يوفرها مجلس تحريرها ، يسهم بشكل كبير في تلبية الأغراض القانونية لمنظمتنا ، والتي تعتبر هيئة غير سياسية ومستقلة .

وضمن هذا الإطار ، أود أن أشير إلى الأنشطة الجارية حاليا لاستضافة مؤتمرنا القادم عام ٢٠٠١ .

والخطـــوة الأولـــى كانـــت إجـــراء مسح من قبل السكرتارية العامة لجمع مقـــترحات بشأن الأفكار التي سيتم مناقشتها في المؤتمر ، وقد استجاب ٦٣ جهـــازا أعلى للرقابة للمسح ، واقترحوا ٢٤٣ فكرة تمت معالجتها من قبل الســـكرتارية العامة، ورفعت بعد ذلك للدراسة من قبل المجلس التنفيذي في اجـــتماعه المـــنعقد في فينا في أيار ١٩٩٩. وقد تم خلال الاجتماع تحديد وتوضيح الأفكار التي سيتم مناقشتها خلال مؤتمر الانكوساي السابع عشر ، وتـــم تحديـــد الأجهـــزة العلـــيا للـــرقابة الذيـــن وافقوا أن يكونوا رؤساء للموضـــوعات . ويـــتعلق الموضـــوع الأول بالرقابة على الهيئات الدولية والفوقومـــية مـــن قبل الأجهزة العليا للرقابة، ويرأسه مكتب المراقب العام للـــنرويج . وقد قامت النرويج بإعداد الورقة الرئيسة التي تم توزيعها على جمـــيع الأجهـــزة العلـــيا للرقابة الأعضاء ، مما مكنهم من إعداد وتوزيع أوراقهـــم القطرية . وبالإضافة إلى إدخال الأسئلة التي يتعين الرد عليها من قـــبل كـــل جهاز أعلى للرقابة ، فقد احتوت الورقة الرئيسة على معلومات خلفـــية والتـــي شكلت في حد ذاتها مساهمة بنوعية فنية عالية المستوى مما جعلنا نستنتج بأن الوثيقة النهائية ستكون بنفس النجاح الذي نتوقعه.

والموضـــوع الثاني هو بطبيعته اكثر عمومية ويتعلق بإسهام الأجهزة العليا للرقابة في الإصلاحات الحكومية والإدارية ويرأسه مكتب المحاسبة العامة للولايـــات المتحدة الأمريكية . ويتألف الموضوع ٢ من موضوعين فرعيين الموضـــوع ٢أ، ويبحـــث في دور الأجهزة العليا للرقابة في تخطيط وتنفيذ الإصـــلاحات الإداريـــة والحكومـــية، وقـــد كانت محكمة الرقابة الفدرالية الألمانية المقرر للموضوع ، والموضوع ٢ب ، ويتناول دور الأجهزة لعليا للـــرقابة في الرقابة على الإصلاحات الإدارية والحكومية ، وكان كل من الجهـــاز الأعلى للرقابة الأسترالي، والجهاز الأعلى للرقابة الألماني قد أعدا الأوراق الرئيســـة المـــتعلقة بالموضـــوعين الفرعيين ٢أ ،٢ب، واللتين تم توزيعهمـــا علـــى جمـــيع الأجهزة الأعضاء . وتعكس الورقتين الرئيستين دراســـة نظامـــية ومستفيضة للقضايا التي تسهل بشكل فعلي مهمة الأجهزة العلـــيا للرقابة في إعداد أوراقهم القطرية . وتلك الإجراءات المتعلقة بإعداد الأوراق الرئيســـة والقطـــرية بشـــأن القضايا ذات الاهتمام بالنسبة لجميع الأجهزة العليا للرقابة والتي تمت بهدف دعم موضوعات المؤتمر ، ما هي الا دليل آخر على ديناميكية منظمتنا .

والى جانب الموضوعين الأول والثاني ، فسوف يبحث مؤتمر سيؤول نتائج المســـوح المتعلقة بمراجعة الأدلة المتعلقة بتنظيم المنظمة وعمل المؤتمرات واللجـــان ، بالإضـــافة إلى نتائج المجموعة المسؤولة عن دراسة استقلالية الأجهـــزة العليا للرقابة . ويجب أن يكون هناك تقدير خاص للعمل المميز الـــذي تم من قبل الجهاز الأعلى للرقابة الذي سيستضيف المؤتمر . وخلال الاجـــتماع السابع والأربعين للمجلس التنفيذي ، المنعقد في سيؤول في أيار ٢٠٠٠ ، فقـــد لمســـت بنفسي الجهود والإسهامات الكبيرة التي قدمها جهاز الـــرقابة والتفتـــيش الكـــوري في الإعداد لهذا الحدث، وإنني واثق من أن المؤتمـــر الســـابع عشـــر للانتوساي سوف يشكل خطوة ناجحة جديدة في المنهج الصاعد للانتوساي . وهذا هو منتهى أملي .

وفـــي هذا السياق ، اسمحوا لي أن أدعو أعضاء الانتوساي الذين لم يقوموا بعـــد بـــإعداد أوراقهـــم القطرية بشأن كل موضوع لكي يقوموا بإعداد تلك الأوراق . وســـوف تكون أوراقكم إسهامات أساسية في نجاح المؤتمر من خـــلال المشـــاركة الفعالـــة والكاملة لأعضاءه . و ما تبقى من تلك الوثائق والتـــي ستصـــدر ضمن الوقت النهائي المحدد (١آب ٢٠٠٠) ستكون دعما قـــيما للأجهـــزة العلـــيا للـــرقابة للنرويج ، والولايات المتحدة ، والمانيا ، واســـتراليا ، وكوريا ، المسؤولون عن معالجة وتقييم الأوراق النهائية التي ستبحث في المؤتمر .

ومـــن المهـــم أيضـــا أن ترسل الوثائق الإدارية إلى كوريا ضمن التواريخ المحـــددة، وقـــد اثبتت التجارب السابقة بأن أي تأخير في توفير المعلومات ســـيكونواحدا مـــن العوائق الهامة التي تعيق الإعداد الملائم للمؤتمر . وفي هذا المجال، فسوف يوفر دعمنا إسهامات قيمة للعمل الهام الذي توفره تلك الأجهزة لمنفعتنا جميعا .

وفـــي الختام دعوني مرة أخرى أن أنوه بتلك الإسهامات الكبيرة للعديد من الأجهـــزة العلـــيا للرقابة حول العالم والتي تعتبر التزاماتهم وتعهداتهم اتجاه أهـــداف الانتوســـاي مســـاعدا لنا جميعا على تحقيق أهدافنا الخاصة على الصعيد الوطني .

أنباء موجزة

الأرجنتين

تعيين مراقب عام جديد

عين الدكتور رودلف كارلوس بارا رئيسا لمكتب المراقب العام الأرجنتيني وذلك في ١٣ كانون أول ١٩٩٩ . وخلال فترة عمله تولى الدكتور بارا عددا من الوظائف الحكومية والأكاديمية المختلفة . وقبيل تعيينه الأخير كان أستاذا للقانون الإداري في كلية الحقوق في جامعة الأرجنتين الكاثوليكية .

الدكتور رادولف كارلوس بارا

تخرج الدكتور بارا من جامعة بيونس إيريس بدرجة الماجستير في القانون الإداري ، ومن جامعة الأرجنتين الكاثوليكية بشهادة القانون والدكتوراه في العلوم القانونية . وفي عام ١٩٨٩ ، عمل الدكتور بارا سكرتيرا لوزارة الأشغال العامة وسكرتيرا لوزارة الداخلية . وكان قاضيا للمحكمة العليا منذ عام ١٩٩٠ حتى عام ١٩٩٣ وكان أيضا نائبا لرئيس المحكمة العليا . وفي عام ١٩٩٣ حتى عام ١٩٩٤ ، عمل كرئيس لمجلس معهد الإدارة العامة الوطني. وفي عام ١٩٩٤ كان مفوض مجلس النواب في تمثيل إقليم بيونس ايرس . وكان وزيرا للعدل منذ عام ١٩٩٤ حتى عام ١٩٩٦ . والدكتور بارا هو مستشار سابق لحقوق الانسان وكان رئيسا للهيئة الوطنية المنظمة لإدارة مطار الأرجنتين في عام ١٩٩٨. وهو عضو سابق لهيئة التحكيم الوطنية للأرجنتين .

وبالإضافة لخبراته الواسعة ضمن الأرجنتين، فقد ألقى الدكتور بارا عدة محاضرات في الخارج ، وعمل أستاذا زائرا في أوروبا والولايات المتحدة. وقد ألف عشرة كتب حول القانون الإداري وما يزيد عن مائة مقالة .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :
Auditoria de la Nacion, Hipolito Yrigoyen 1236-C.P 1086,Capital Federal, Buenos Aires , Republica Argentina.

الهند

برنامج تدريبي يضم مشاركين من ثلاثين دولة

شارك (٦٨) شخصا من (٣٠) دولة في البرامج التدريبية الدولية الثلاثة التي نظمها الجهاز الأعلى للرقابة الهندي والتي عقدت خلال الفترة ما بين أيلول ١٩٩٩ وشباط ٢٠٠٠ . وقد غطت البرامج التي امتدت لمدة ستة أسابيع، تدقيق مؤسسات القطاع العام، والبنية التحتية والتدقيق ، والرقابة على برامج التنمية الريفية .

وقد اشتملت تلك البرامج على إلقاء جيد للمحاضرات ، واستخدام لدراسات الحالة . وقدم المشاركون وعرضوا أوراق عمل تضمنت ممارسات وخبرات رقابية هامة تنفذ في الأجهزة العليا للرقابة لبلادهم . وقد اشتملت تلك البرامج التدريبية أيضا على رحلات دراسية مكنت المشاركين من اكتساب أبعاد عملية في التدريب .

التدريب في نيبال

كانت كاتاماندو خلال هذا الصيف مكانا لانعقاد ثلاثة برامج تدريبية سنوية مشتركة ما بين الهند ونيبال . وبناء على طلب من المراقب العام لنيبال ، فقد تعاونت كل من الأجهزة العليا للرقابة للهند ونيبال في عقد تلك البرامج التدريبية التي استمرت لمدة أربعة أسابيع لفريق العمل النيبالي المعني بالرقابة على الأشغال العامة، وتدقيق الحسابات المركزية ، وتدقيق الإيرادات . وقد كانت التغذية الراجعة بشأن تلك البرامج من قبل المشاركين ومن خلال التقييمات الهيكلية جميعها إيجابية .

زيارات مسؤول الجهاز الأعلى للرقابة الألماني

عندما زارت رئيسة محكمة الرقابة الألمانية الهند خلال شهر تشرين الثاني الماضي، قامت هي والوفد المرافق لها بإجراء مباحثات موسعة مع المسؤولين في الهند بشأن عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك ، مع تركيز على التعاون في مجال الرقابة العامة . وقد قدم المدققون الهنود موضوعات حول رقابة الأداء ، وأعمال التدقيق المالي ، والتدريب . وقد اجتمع الوفد الألماني أيضا مع رؤساء المكاتب الرقابية في إقاليم أتر برادیش وراجاستان. وفي راجستان قام الوفد بزيارة معهد التدريب الإقليمي هناك .

ولمزيد من المعلومات ، يرجى الاتصال على العنوان التالي :
Comptroller and Auditor General of India , Bahadur Shah Zafar Marge, New Delhi 110002, India.

لوثوانيا

الذكرى السنوية العاشرة لإعادة تأسيس للجهاز الأعلى للرقابة

في الخامس من نيسان من عام ٢٠٠٠، احتفل مكتب رقابة الدولة لجمهورية لوثوانيا بالذكرى السنوية العاشرة لإعادة تأسيسه . ويعتبر المكتب الجهاز الأعلى للرقابة لجمهورية لوثوانيا ، وقد حددت مهامه الرئيسة في درستور جمهورية لوثوانيا . وهو مسؤول عن مراقبة شرعية استخدام الأموال والممتلكات العامة للدولة .

وقد أسس مكتب رقابة الدولة في عام ١٩١٩ واستمر في العمل حتى عام ١٩٤٠، عندما أوقف الاحتلال السوفياتي أنشطته لمدة نصف قرن من الزمن . وبسبب تلك الفترة الطويلة الفاصلة وتغير الظروف في لوثوانيا، فقد اضطرت الهيئة المعاد تأسيسها حديثا إلى إعادة تنفيذ أعمالها من جديد، وطوال أعوام التسعينات فقد تمكن المكتب من التغلب على العديد من التحديات ، ويقوم اليوم بتنفيذ مهامه بنجاح . وفي عام ١٩٩٣ ، سمح له بالدخول في عضوية كاملة في منظمة اليوروساي . ومنذ ذلك الوقت ، تلقى المكتب دعما فعالا من الأجهزة العليا للرقابة في الدول الأخرى . ومن ناحية أخرى شارك مسؤولو لوثوانيا في أنشطة مجموعة عمل الانتوساي حول الرقابة على أعمال التخاصية، ولجان الانتوساي حول معايير الرقابة الداخلية والدين العام .

ومنذ تبني القانون الخاص برقابة الدولة في عام ١٩٩٥، والهيكلة التنظيمية للمكتب ، وأساليبه ، وأنشطته لا تزال تخضع للتحديث والتجديد . وعززت القواعد التشريعية للمكتب أيضا . وقد تسارعت تلك الإجراءات بعد عام ١٩٩٨ عندما خضعت الأسس التشريعية للجهاز الأعلى للرقابة لتغييرات سريعة من أجل العمل على حل بعض المشاكل العملية المتعلقة بتطبيق القوانين التشريعية المتعلقة بالرقابة على موجودات وأموال الدولة ومهام المسؤولين العامين . وقد عين السيد جوناس لياكوس مراقبا عاما في شهر تشرين أول ١٩٩٩ ، والذي قام بوضع أهداف واضحة للمكتب لكي تكون بمثابة متطلبات ثابته للجهاز الأعلى للرقابة . وفي الوقت الحالي يوجد لدى المكتب (٢٨٦) موظف ، من بينهم (٢٢٠) مدقق و قاض . وفي عام ١٩٩٩، تمكن المكتب من استرداد ما يزيد عن ٩(ليتا لوثوانية) سواء على شكل نقد أو أصول.

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :

The State Controller of the Lithuanian Republic, The State Control Department, Vilnius, Pamenkalnio 27, Lithuanian Republic.

ماليزيا

مراقب عام جديد

عين الدكتور عدنان بن عبد الجليل مراقبا عاما لماليزيا بتاريخ ١٣ آذار ٢٠٠٠. وكان الدكتور بن عبد الجليل قد عمل قبل ذلك أمينا عاما لوزارة العمل ، وفي عام ١٩٩٨، كان نائبا للأمين العام لشؤون التجارة في وزارة التجارة والصناعات الدولية .

وقبيل التحاقه بوزارة الصناعة والتجارة، عمل الدكتور بن عبد الجليل لمدة ٢٨ سنة في خزينة الدولة وتركها كرئيس للدائرة المالية . وكان عمله في الخدمة المدنية قد بدأ في عام ١٩٧٠، عندما التحق بالخدمات الإدارية والدبلوماسية الماليزية .

الدكتور عدنان بن عبد الجليل

طوال خدمته ، قاد الدكتور بن عبد الجليل العديد من الوفود الحكومية في الخارج إلى منتديات ومؤتمرات ومفاوضات ، معظمها حول القضايا الاقتصادية والمالية . وكان أيضا رئيسا *للجنة الآسيوية الخاصة بالتجارة الإلكترونية* وفريق العمل حول *خطة عمل هانوي للرؤية الآسيوية لعام ٢٠٢٠* في عام ١٩٩٨. وعمل أيضا في مجلس إدارة العديد من الشركات العامة .

وخلال فترة عمله الطويلة ، تلقى الدكتور بن عبد الجليل عدة جوائز وطنية لإسهاماته في خدمة الوطن ، ففي عام ١٩٩٤ ، نال لقب(Datuk) من قبل حكومة الدولة .

وكان الدكتور عبد جليل قد حصل على درجة البكالوريوس الفخرية في المحاسبة من جامعة مالايا في عام ١٩٧٠ ، وبعد خمس سنوات نال درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية من المعهد الآسيوي للإدارة في مانيلا . وفي عام ١٩٨٦، حصل على درجة الدكتوراة من جامعة برونيل في المملكة المتحدة في مجال التخطيط المؤسسي .

وبتوليه لهذا المنصب يكون عبد الجليل قد خلف الدكتور حج محمد خليل بن داتو حج محمد نور .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :

The National Audit Department , Malaysia, jalan Cenderasari , 50518 kuala Lumpur, Malaysia , telephone: 603-294-6422: fax: 603-294-4708; or e-mail:<jbaudit@audit.gov.my>

عمان

رئيس جديد لرقابة لدولة

في شهر تشرين ثاني ١٩٩٩، عين السيد عبدالله حمد سيف البوسعيدي رئيسا أول لجهاز الرقابة العماني المؤسس حديثا ، وفي الوقت ذاته صادق جلالة السلطان على قرار اعتبار السكرتارية العامة لرقابة الدولة هيئة

مستقلة ماليا وإداريا وتعيين السيد البوسعيدي لممارسة الصلاحيات الوزارية لقانون مراقب الدولة .

السيد عبدالله حمد سيف البوسعيدي

وكـــان الرئـــيس الجديـــد قد عمل سفيرا لمصر وقبرص خلال الفترة من ١٩٩٠الـــى ١٩٩٩. وقد عمل في السابق أيضا ممثلا مقيما للجامعة العربية خـــلال الفترة من (١٩٨٩-١٩٩٩) ، وسفيرا لتونس (١٩٨٩-١٩٩٠) ، ووزيـــرا للاسكان من (١٩٨٦ -١٩٨٩) . وقد دخل الخدمة الحكومية في عـــام ١٩٧٣ فـــي وزارة شؤون الأراضي حيث شغل وظائف مختلفة في جهـــاز المخطوطـــات العماني، ووزارة التراث الوطني والثقافة ، ووزارة العدل ، والأوقاف والشؤون الإسلامية ، ووزارة البيئة .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :
State Audit , P.O Box 727, Muscat, Postal Code 113, Sultanate of Oman , or by e-mail: <sages@omantel.net.com> The SAI's Internet site is http://www.sgsa.com.

باكستان

الجهاز الأعلى للرقابة يستضيف دورة تدريبية

عقـــدت دائرة الرقابة في الباكستان خلال الفترة من ٣١ كانون ثاني الى ٤ آذار ٢٠٠٠ ، بـــرنامجا تدريبيا مكثفا في مجال رقابة الأداء لمدراء الجهاز الأعلـــى للرقابة . وقد عقد البرنامج في لاهور في الباكستان ، والمشاركون العشرون هم موظفون من الأجهزة العليا للرقابة لكل من الصين ، وعمان ، والمملكة العربية السعودية ، وماليزيا ، والامارا ت العربية ، والباكستان . وبالإضـــافة الى البرنامج التدريبي ، تم تنظيم برنامج اجتماعي للمشاركين منحهم الفرصة لزيارة المواقع المختلفة ضمن باكستان وتعرفوا اكثر على الحياة الثقافية .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :
The Office of the Auditor General of Pakistan,Constitution Avenue , Audit House, Islamabad, Pakistan.

صـــورة جماعـــية للمشـــاركين مع السيد منصور حسين . المراقب العام للباكستان

روسيا

رئيس جديد لديوان الحسابات

فـــي ١٩ نيسان ٢٠٠٠ ، عين المجلس التشريعي الفدرالي للاتحاد الروسي السيد سيرجي فاديموفيتش ستيباشين رئيسا لديوان حسابات الاتحاد الروسي . وكـــان الســـيد ستيباشـــين قد رشح للمجلس التشريعي للدولة بتاريخ ١٢ كـــانون أول ١٩٩٩، وقبـــيل تعيـــنه في هذا المنصب عمل كرئيس لهيئة مكافحـــة الفســـاد الـــتابعة للمجلـــس . وفي أوائل عام ١٩٩٩، عمل السيد ستيباشـــين كعضـــو فـــي اللجنة التنفيذية الدائمة للاتحاد السوفياتي وكنائب رئيس أول لحكومة الاتحاد الروسي ، وزارة الداخلية .

وكـــان الســـيد ستيباشـــين قـــد تخرج من الأكاديمية السياسية العليا لوزارة الداخلـــية للاتحـــاد الروسي في عام ١٩٧٣، وفي عام ١٩٨١ حصل على درجة الدكتوراه في القانون من أكاديمية لينين للعلوم العسكرية –السياسية . وخلال تلك المدة عمل في وزارة الداخلية في لينينغراد وموسكو . ومن عام ١٩٨٩ الـــى ١٩٩٣ ، كـــان الســـيد ستيباشـــين نائـــبا لرئيس اللجنة العليا لجمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية ، حيث ترأس اللجنة السوفياتية العليا للأمـــن والدفاع . وترأس أيضا عددا من المناصب الحكومية العليا من عام ١٩٩٣-١٩٩٨ فـــي حكومـــة الاتحاد الروسي ، بما في ذلك خدمته كنائب أول لـــوزارة الأمـــن ، ومديـــرا للاستخبارات الفدرالية ، ومديرا للخدمات الأمنـــية الفدرالـــية ، ومديـــرا للدائرة الإدارية للإدارة الحكومية ، ووزيرا للعدل، ووزيرا للداخلية .

الندوة المشتركة ما بين روسيا والولايات المتحدة

استضـــاف ديـــوان الحسابات ندوة حول معايير الرقابة التدقيق والمحاسبة الحكومـــية فـــي موسكو خلال الفترة ما بين ٢٤- ٢٨ نيسان ٢٠٠٠ . وقد ضم الحضور اكثر من مائة مشارك من الديوان، بالإضافة إلى ٢٥ مشارك من وزارة المالية الروسية وكبار المسؤولين الحكوميين الآخرين مثل مدير مكتـــب رئيس الأركان ، السيد باتانوف. وممثلا عن الولايات المتحدة، كان السيد فيليب غالدر، رئيس مكتب المحاسبة العامة الأمريكي والذي قام بإلقاء عـــدد مـــن المحاضـــرات في الندوة ، وحضر الندوة ايضا المدير التنفيذي للمجلـــس الاستشاري لمعايير المحاسبة الفدرالية (FASAB) السيدة وندي كمز، ومساعد مدير FASAB السيدة م.ل.لوماكس ، ومنسق البرنامج من

بـرنامج المسـاعدات الفنـية الـتابع لخزينة الولايات المتحدة السيد فيليب كلابرتون .

وضـمن إطار عمل الندوة ، دخل المشاركون في حوارات بناءة بشأن مدى واسـع من القضايا مثل أهداف التقارير المالية الحكومية المدققة والمكونات الأساسية لمثل تلك التقارير ، ومحاسبة الموازنة والممتلكات ، وموضوعات تـتعلق بالسياسـة، والرقابة على الموضوعات السياسية والفنية . ومعايير التدقـيق المسـتخدمة من قبل مكتب المحاسبة العامة الأمريكي ، وأولويات التدقـيق للدوائـر والهيـئات الفدرالية ، ومنهجيات تقييم حسابات النفقات المؤجلـة، والتدريـب ورفـع كفـاءة المدققين كانت من بين الموضوعات الاخـرى التي نوقشت من قبل المتحدثين والمشاركين . وفي ختام الندوة ، اجمـع المشاركون على أن الندوة قد وفرت منافع متبادلة وعبرت عن أمل المشاركين في استمرارية ممارسة التبادل بين الأجهزة العليا للرقابة للاتحاد الروسـي والولايـات المتحدة الأمريكية في حقل المنفعة المتبادلة . ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :

Accounts Chamber of the Russian Federation, ul. Gilyarovskogo 31, bld. 1,129090, Moscow, Ochotnyi Rjad 1, Russian Federation.

جنوب افريقيا

مراقب عام جديد يضع أهداف والتزامات

يؤكـد السـيد شـوكت الفقيه ، المراقب العام الجديد لأفريقيا اعتبارا من ١ كـانون أول ١٩٩٩، بـأن لمكتـبه دور هـام فـي السيطرة على الجرائم الاقتصـادية التي ترتكب في الدولة . والسيد الفقيه الذي كان يشغل منصب نائـب المراقب العام ومسؤولا تنفيذا تعهد أيضا بفتح الطريق أمام المساءلة الحكومية وتعزيز الخدمات المهنية .

السيد شوكت الفقيه

وخـلال تولـيه لمنصـبه ، قام السيد الفقيه بتقديم مدى واسع من مهارات الاستشـارة والتدقيق ، على المستوين المحلي والدولي . وفي عام ١٩٨٢، كـان السيد الفقيه قد التحق بمؤسسة ايرنيست وينغ في كيب تاون، وبحلول عـام ١٩٨٥ اصـبح مستشـارا للرقابة وعندما وضعت عوائق أمام تقدمه بسبب التمييز العنصري، عمل مساعد مدير رقابة في شركة تدقيق استرالية . وخلال السنتين التاليتين عمل كمدقق مستقل وكمستشار ضريبي ومحاسب مالي في القطاعين العام والخاص .

وفـي عـام ١٩٩٢ ، عاد السيد الفقيه إلى جنوب أفريقيا والتحق بمؤسسة ايرنسـت & يونغ كمستشار رئيسي . وفي تلك الوظيفة ، قام بإعداد العديد مـن خطط الأعمال، وقدم استشارات إدارية وخدمات تتعلق بإعادة هندسة إجـراءات تجاريـة لكـل من وزارة التعليم ، الصحة ، والأشغال العامة . وشـارك أيضـا فـي مشـروعات تحسين الإجراءات التجارية وخدمات الاستشـارة المؤسسـية لعدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . والتحق بمكتـب المراقـب العـام في عام ١٩٩٥ عندما عين مراقبا إقليميا لإقليم غوتيـنغ، وبعد ذلك بثلاث سنوات ، في عام ١٩٩٨ ، اصبح نائب المراقب العام ومسؤولا تنفيذيا .

وكنائـب للمراقـب العـام فقـد كان يقوم بالإشراف على الأعمال الرقابية لمـنظمة الصحة الدولية والهيئات الأخرى ذات العلاقة مثل مركز الحوسبة الدولـي، والوكالة الدولية لبحوث السرطان وبرنامج الأمم المتحدة المشترك حـول HIV/AIDS . وكمسؤول تنفيذي فقد سار في المكتب نحو تحقيق العدالة في التوظيف .

وقـد قام رئيس جمهورية أفريقيا بتعيين السيد الفقيه كمراقب عام في شهر كـانون أول ١٩٩٩ بعـد حصـوله علـى أصوات غالبية أعضاء اللجنة التشـريعية . وبتولـيه لهذا لمنصب الجديد استحوذت عليه فكرة أن مكتب المراقب العام يجب أن يكون مستقلا من الناحية النظرية والعملية . ويؤمن السـيد الفقـيه بشدة بأن المكتب يجب أن يتمتع باستقلاليته التي تعتبر نواة للديموقراطية .

ونظـرا لإيمـان السيد الفقيه بأن للمكتب دورا هاما يلعبه في السيطرة على الجرائم الاقتصادية في جنوب إفريقيا ، فقد شاركت الإدارة العليا لمكتبه في مؤتمـر وطني لمكافحة الفساد عقد في البرلمان . وقد كان المؤتمر القاعدة لاسـتراتيجية وطنية لمكافحة الفساد مكونة من ثلاثة أجزاء ، وهي الوقاية من الغش، وتعزيز النزاهة، وزيادة الوعي .

ويؤمن السيد الفقيه أيضا بأن مكتبه يجب أن يمارس فاعلية التكلفة ، ويجب أن يتمـتع موظفـوه بمهـارات متعددة وتدريب فعال وكاف . ويرى بأن الوظـائف الرقابـية والمحاسبية يجب أن توزع بشكل اكثر عدالة من حيث الجـنس والعـرق . ويأمل بدعم شركات الرقابة السوداء الناشئة من خلال توسيع الجهود الحالية للتعاقد الخارجي بشأن الأعمال الرقابية .

وكان المراقب العام الجديد قد منح درجة B Comm ودرجة B Compt (Hons) من جامعة جنوب أفريقيا في عام ١٩٨٣ . وهو محاسب معتمد في كل من جنوب أفريقيا واستراليا . وقد عمل السيد الفقيه في لجان مختلفة لجمعـية غـرب كيـب للمحاسبين القانونيين ، وفي اللجنة التعليمية لمعهد المحاسبين القانونيين في استراليا . وهو ينتمي إلى جمعية تطوير المحاسبين السـود في جنوب أفريقيا، وعمل في لجان فرعية مختلفة لمعهد المحاسبين القانونيين لجنوب أفريقيا ، ومجلس المدققين والمحاسبين العامين.

نشاط مكتب المراقب العام على المستوى الدولي

بالإضـافة إلى إثبات نفسه كمكتب منافس ومهني على المستوى الوطني ، والإقليمي ، والمنظمات الرقابية المحلية ، فقد هيأ مكتب المراقب العام نفسه لكي يكون هيئة رقابية معتبرة ومشهود لها من قبل المجتمع الدولي .

وقد أعيد اختيار المكتب كمدقق خارجي على منظمة الصحة الدولية للأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠١ ومن ٢٠٠٢-٢٠٠٣ والسبب الرئيس في ذلك هو انه خلال فترات التدقيق السابقة ساعد منظمة الصحة العالمية في تشكيل لجنة رقابية لضمان تحسين المساءلة وتحسين التقارير المالية المقدمة للجمعية العامة لمنظمة الصحة الدولية ، وقد عين المكتب أيضا بالاشتراك مع فلندا في مهمة اجراء الرقابة على المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الانتوساي) لمدة ثلاث سنوات انتهت بتاريخ ٣١ كانون أول١٩٩٧، وبالاشتراك مع بريطانيا والفلبين لتدقيق وثائق قوى حفظ السلام للأمم المتحدة اعتبارا من تموز عام ٢٠٠٠.

وفي شباط ، قامت وكالة الولايات المتحدة للإنماء الدولي (USAID) ومكتب المراقب العام بصياغة اتفاقية لتدقيق المنح الثنائية للوكالة . وفي العديد من الدول تقوم الوكالة ومكاتب مفتشيها العامين بالاستعانة بالأجهزة العليا للرقابة في العمل من اجل تعزيز المساءلة والشفافية في استخدام المال العام ، وقد استعانت وكالة الولايات المتحدة للإنماء الدولي بمكتب الرقابة لجنوب أفريقيا " باعتباره أحد ابرز الأجهزة الرقابية في القارة بأكملها" .

ويلعب المكتب دورا بارزا أيضا في إعادة تنظيم مجموعة عمل الانتوساي حول الرقابة على البيئة ، ويقدم تسهيلات لمنطقة أفريقيا وقام باستضافة اجتماع لمجموعة عمل في ٢٠٠٠ . وفي شهر تشرين أول ١٩٩٩، منح مكتب المراقب العام شرف استضافة مؤتمر المراقبين العامين السابع عشر للكومونويلث . وقد تناول هذا المؤتمر عدد من الموضوعات ذات الاهتمام الدولي ، مثل دور ومسؤوليات الجهاز الأعلى للرقابة في زيادة قيمة المنتجات الرقابية ، وأعمال الرقابة على البيئة ، وأعمال الرقابة على الحاسوب . ولمزيد من المعلومات ، يرجى الاتصال على العنوان التالي :
Office of the Auditor General , Old Mutual Centre,P.O Box 446, Pretoria 0001, South Africa.

فنزويلا

مراقب عام جديد

في ٢٢ كانون أول ١٩٩٩، عين الدكتور غلودوسبالدو راشيان اوزغاتيغ مراقبا عاما لفنزويلا من قبل الجمعية التشريعية الوطنية .

الدكتور . غلودوسبالدو راشيان اوزغاتيغ

وللسيد راشيان خدمات مهنية طويلة ومتميزة ضمن الخدمة العامة، خاصة في مجال التدقيق والرقابة الداخلية . بالإضافة إلى ذلك ، فقد قام بإجراء الدراسات في مجال الإدارة العامة والتشريعات الضريبية ، وحصل على شهادتين في الاقتصاد والقانون .

ومن بين المهام العليا العديدة التي شغلها، عمله كمراقب فرعي للمقاطعة الفدرالية ، ومراقبا لبلدية سوكر لولاية ميراندا ، ومراقبا لمكتب بلدية كاراكاس ، وجميع تلك الوظائف كانت ضمن العاصمة . وكانت وظيفته الأخيرة كمراقب وطني على هيئة "الرقابة الداخلية والمساءلة العامة" منذ تأسيسها في عام ١٩٧٧ وحتى تعيينه كمراقب عام .

وإحدى مهامه الأولى المتعلقة بعد توليه لمنصب المراقب العام كانت إعادة هيكلة المكتب بهدف تحديثه وجعله أكثر مرونة ، بالإضافة إلى تحسين عملية توزيع المهام . وقد ارتبط هذا الأمر بتغييرات موسعة جرت في فنزويلا كنتيجة للدستور الجديد الذي انشأ هيئة للمواطن ضمن الحكومة " والتي عرفت بهيئة "سلطة المواطن" التي تمارس أو تنفذ من قبل مجلس الأخلاقيات الجمهوري . وهذا المجلس يتألف من قبل ثلاث هيئات هي مكتب الدفاع الشعبي، وزارة الشعب ، ومكتب المراقب العام . ويؤمن السيد راشيان بأن وجود مكتب رقابة وطني قوي ونشط وفعال سيكون اكثر كفاءة في عمله ، وبتعاونه مع الأجهزة الأخرى من دول أخرى ، سيكون أكثر قدرة على مكافحة الفساد .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي:
Office of the Contralor General de la Republica , Caracas 1050, Avenida Andres Bello, Apartado 1917,Caracas, Venezuela.

دور الـــرقابة ، الادارة وممارسة السلطة في تعزيز الثقة والشفافية

بقلم ج. بيتر ولسون، المفتش العام ، منظمة الأغذية والزراعة الدولية

(ملحوظة المحرر : إن من ضمن الموضوعات الهامة التي سيتم بحثها في مؤتمر الانكوساي السابع عشر في سيؤول هي " دور الأجهزة العليا للرقابة فـــي الرقابة على المنظمات الدولية والفوقومية " .وحيث أن الأجهزة العليا للرقابة تقوم بإعداد أوراق قطرية حول هذا الموضوع وتعد للمناقشات ذات العلاقـــة التـــي ستتم خلال المؤتمر ، فإن المقال التالي سيوفر وجهات نظر حول الكيفية التي من خلالها يمكن لإحدى هيئات الأمم المتحدة وهي منظمة الأغذية والزراعة الدولية أن تعالج قضايا المساءلة) .

فـــي بدايـــة فترة توليه لمنصب المراقب العام في منظمة الأغذية والزراعة الدولـــية للأمـــم المـــتحدة الفـــاو (FAO) ، أدرك السيد جاكويس ضيوف الحاجـــة إلى نشر أعمال منظمة الفاو بطريقة أفضل على نطاق المواطنين بشـــكل عـــام وعلى مستوى المسؤولين المعنيين بشكل خاص ، في الدول الأعضاء . ومن أجل تلبية تلك الحاجة فقد دعى إلى مراجعة شاملة لسياسة الإتصـــالات والمعلومات . وكخطوة أولى ، وبانتظار نتائج هذه المراجعة ، فقد قام بالمصادقة على برنامج الندوات الشهرية للممثلين الدائمين والبعثات المعتمدة لدى الفاو . وسوف تركز كل ندوة على جانب واحد معين لبرامج وأنشطة الفاو .

وقـــد انعكســـت هـــذه الممارســـة أخـــيرا في سياسة الاتصالات المؤسسية والاســـتراتيجية المـــتعلقة بالأنشطة الموجهة نحو الخارج بشكل عام، وفي إعـــلام الممثليـــن الدائمين بشأن البرامج والإنجازات الأساسية . وقد أصبح المفهـــوم أيضا جزءا من حزمة الإصلاح الكلية التي أدخلت على الهيئة من أجـــل تعزيز الكفاءة التشغيلية وتحسين عناصر معينة في ممارسة السلطة ، وقـــد ضـــمنت فـــي الآونة الأخيرة ضمن إطار عمل استراتيجية المنظمة باعتبارها تتعلق بإحدى الفوائد التنافسية الرئيسة للمنظمة .

تلـــك العـــروض او الملخصات أصبحت مظهرا مألوفا في منظمة الفاو ، وخـــلال الســـنوات الأخـــيرة الماضية غطت مدى واسعا من الموضوعات الفنية، وقد تضمنت المصادر النباتية والحيوانية ، و إدارة الأوبئة المدمجة، والـــتغذية ، والمركز الدولي للمعلومات الزراعية ، وتقييم موارد الغابات ، وتربـــية النـــباتات والحيوانات البحرية ، ودور منظمة الفاو في الطوارىء، ومبـــيدات الحشـــرات الفاسدة، وبالطبع مؤتمر التغذية العالمي المنعقد عام ١٩٩٦.

ومع تزايد الاهتمام والوعي في جميع أنظمة المنظمة بأهمية سلطة أو دور الـــرقابة ، فقد اقترح تضمين جلسة حول هذا الموضوع ، حتى وان كانت المختصـــرات قد صممت في الأصل وبشكل أساسي للقضايا الفنية ، وغالبا القضـــايا العلمية المعقدة . وقد تقرر بأن يكون الموضوع " ترتيبات الرقابة في الفاو ، وحدد موعده في عام ١٩٩٦ ، وقد أرسلت الدعوات مقدما لحضـــور الجلســـة لجميع الممثلين المقيمين في روما (من خلال القنوات الدبلوماســـية المعـــتادة ،علـــى سبيل المثال، إشعارات خطية ، وقام مكتب المراقب العام بتطوير برنامج سمعي- بصري لتوضيح عروضه .

وقـــد لاقت العروض صدى جيدا من قبل ٧٠ عضوا من الممثلين المقيمين ممـــن حضـــروا ، كمـــا أن زيادة عدد الحضور عما سبق يعكس الاهتمام الكبـــير من قبل الدول الأعضاء في الموضوع مدار البحث . بالإضافة إلى ذلـــك فإن عدد من كبار مسؤولي الفاو كانوا من ضمن الحضور مثلما كان أيضا عدد من موظفي مكتب المفتش العام . وهذا الأمر ساعد في التعريف بمهـــام المكتـــب ضمن المنظمة ، والبرهنة لفريق عمل الرقابة على أهمية العمل الذي يقومون به .

وكانـــت فترة العرض التي استمرت لمدة ٧٠ دقيقة قد تركزت حول المهام الرقابـــية لمكتب المفتش العام ، ودوره في تحديد المشاكل واوجه الضعف ضمن الهيئة ، بالإضافة إلى التوصيات المتعلقة بالتحديث . ومن خلال ذلك فقـــد ســـعينا إلى خلق الثقة والمصداقية بين الدول الأعضاء والسكرتارية . وقد بنيت العروض حول المعايير الخمسة التي أقرت على المستوى الدولي للممارسة المهنية للرقابة الداخلية ، وهي :

أولا ، تترســـخ ***الاستقلالية*** من خلال قيام المفتش العام بالتقرير مباشرة إلى المراقـــب العـــام . وفي هذا المجال ، فإن تقارير النشاط الربعية ترفع إلى المراقـــب العام ، وكذلك تقرير النشاط السنوي الذي يرفع أيضا إلى اللجنة المالية المشكلة من تسعة أعضاء من الدول الأعضاء .

ثانـــيا ، تـــتعزز ***الكفـــاءة المهنـــية*** من خلال الشخصية المتعددة المعارف لأعضـــاء فـــريق العمل الإثني عشر وثقافاتهم المختلفة (١١ جنسية ، ٥٠ بالمائة من الذكور والإناث ، ومعدل عمر ٤٦ سنة) .

ثالـــثا ، ***نطاق عملها*** غير المقيد والمحدد بشكل جيد في إجراءات وسياسات المـــنظمة ، وقد لوحظ بأن نسبة الأعمال الرقابية بلغت ٤٠٪ للأنشطة غير المركزية ، و٣٠٪ لأنشطة المراكز الرئيسة ، و٣٠٪ لمهام إدارية خاصة .

والمعـــيار العـــام الـــرابع يتعلق ***بأعمال رقابة الأداء***، وتم تناوله من خلال التخطيط ، وإعداد التقارير ، والمتابعة .

وأخـــيرا : ***إدارة المكتب*** حيث تمت تغطية أهمية التدريب ، واستخدام الأدلة الرقابـــية والمكتـــبة . وتـــم الانتهاء من إعداد قانون مكتب المفتش العام ، وتعزيـــز اســـتقلالية المكتـــب ، وتحســـين إعداد التقارير للدول الأعضاء، والسماح " بإطلاق الصفارة " دون الخوف من الانتقام .

وقد أشارت العروض إلى أن العمل المتعلق بالعمليات اللامركزية قد تكون بشكل رئيسي من الأعمال الرقابية على التمويل ، والإلتزام ، ومردود إنفاق الأمـــوال ، وتم تنفيذ تلك الأعمال الرقابية على أساس دوراني ، لما يقرب مـــن ٧٠٠ مشـــروع ولجمـــيع المكاتب غير المركزية . وعند تقييم فاعلية العملـــيات، فقـــد أخـــذت أيضا وجهات نظر المانحين والحكومات النظيرة والمســـتفيدين أنفسهم . وقد تم أيضا إجراء مراجعات التفويض لممثلي الفاو الذين تركوا المنظمة وذلك من خلال عمليات لامركزية، وتم كذلك مراجعة المدخلات المتعلقة بالقرارات الخاصة بتمديد العقود لكبار الموظفين . وفي حيـــن أن قضـــايا الـــزيادة فـــي التوظـــيف وقلة التوظيف ، والأخلاقيات، والإشراف ، والتدريب قد تم التعامل معها من خلال أعمال رقابية مختلفة، فقـــد غطـــت المـــراجعات التـــي أجريت حديثا مشروعات التعاون الفني، وعملـــيات الطـــوارىء . وغطـــت أنشـــطة المراكز الرئيسة المهام المالية والمحاسبية والتشريعية وأعمال الخزينة، من خلال خطة عمل لمدة سنتين .

ومـــن الأمـــثلة على النواحي التي تمت معالجتها حديثا الدفعات المستحقة ، ومشـــروع TeleFood ، وقضايا عام ٢٠٠٠، وأموال وميداليات عمليات الـــبرامج والبعـــثات . ونظـــام الإدارة المالية الجديد "Oracle" يعتبر من الموضوعات ذات الإهتمام الخاص هذه السنة. وكانت هنالك وظائف إدارية ذات طبـــيعة خاصة . وتتضمن المتطلبات الإدارية الحديثة متابعة للأعمال المـــتعلقة بـــ Atrium ومـــراجعة لـــ Micro- Banking system وبالإضـــافة إلـــى ذلـــك ، فـــإن خدمات العقود والمشتريات مثل التنظيف، والضيافة ، والتأمين ، والشحن ، والسفر قد تمت مراجعتها كجزء من خطة العمل النظامية، وكذلك النفقات الشهرية لمكتب المراقب العام .

وخـــلال فـــترة السؤال والجواب التي استمرت لمدة خمس وخمسين دقيقة ، رحبـــت الوفـــود بمبادرة المنظمة لتوفير معلومات حول الترتيبات الرقابية، خاصة وأنهم يتحركون نحو شفافية أعظم . وقد تركزت استفسارات الوفود حـــول اســـتقلالية المكتـــب ، وعلاقاته مع المنظمات ذات العلاقة بروما ، والآلـــية الملائمـــة للمـــتابعة الفعالة لتوصيات الرقابة الداخلية . وقد طلبت توضـــيحات بشـــأن الأساس الذي يتم على أساسه تخصيص تكاليف الرقابة الداخلـــية والتفتـــيش بالنســـبة للمشروعات . ومن ضمن القضايا التي تمت مناقشـــتها أيضا إمكانية مراجعة البرنامج الخاص بالأمن الغذائي ، والحاجة المتزايدة للشفافية في المستقبل ، والقضايا المتعلقة بتوفير التقارير .

ومـــبادرة المراقـــب العـــام المتمثلة في توفير المزيد من المعلومات للدول الأعضـــاء توفر فرصة مثالية لشرح دور مكتب المفتش العام ضمن الإطار العـــام للـــرقابة علـــى الفـــاو . ومـــع ذلك فلم تقف فائدتها فقط عند توفير المعلومـــات وتأكيد الإلتزام بالشفافية ، بل ساعدت أيضا في تحسين العديد مـــن جوانـــب الرقابة ، التقييم ، والفحوصات ، والتحقيق ، ويشعر موظفو المكتب بالفخر بأهمية الإسهامات التي يقدمونها لتحسين إدارة الهيئة.

وإننـــي انصح الهيئات الحكومية والدولية الأخرى بتبني هذا التوجه ، وإنني واثق من أنه قد يوجد هنالك تكييفات مفيدة في الهيئات الأخرى عندما يكون هنالك حاجة لعلاقات أوثق بين عناصر الرقابة الإدارية وممارسة السلطة .

ولمزيد من المعلومات يمكن الاتصال بالمؤلف على العنوان التالي:
The Inspector General of the Food and Agriculture Organization of the United Nations, Viale delle Terme di Caracalla,00100 Rome, Italy (fax: 06 5705 5561; e-mail: **Peter.Wilson@fao.org**).

بقلم الدكتور ديتليف سباربيرغ ، مستشار سابق في مجال مكافحة الفساد، محكمة الرقابة الفدرالية ، المانيا

كان موضوع مكافحة الغش والفساد خلال مؤتمر الانتوساي السادس عشر المنعقد في مونتيفيديو واحد من الموضوعات الرئيسة للمؤتمر . فجميع الأجهزة العليا للرقابة أبدت اهتماما كبيرا في هذا الموضوع . وقد كان هذا الأمر جليا من خلال تعدد الأوراق القطرية التي أبرزت وجهات النظر الوطنية بشأن هذا الموضوع ، وكذلك من خلال المناقشات الحية التي دارت خلال المؤتمر بشأن هذه المشكلة .

وخلال الجلسة الافتتاحية ، فقد اقترحت بأن تقوم الانتوساي ، إلى جانب إصدارها للوثائق العامة لنتائج المؤتمر، بإعداد مواد أخرى عملية تفيد المدققين في أعمالهم اليومية . ومن الممكن أن تكون الوثيقة التي قدمتها محكمة الرقابة الفدرالية الألمانية (Bundesrechnungshof) ، والتي أبدى عدد من الوفود اهتمام فيها، مثال على ذلك . ومع أن تلك الوثيقة تحوي أفكار عامة ، إلا انه قد يكون من المناسب نشر جزء منها على اعتبار أن بعضا من الأفكار والتوصيات الواردة مفيدة أيضا للأجهزة العليا للرقابة الأخرى .

وقد بنيت المقتبسات التالية من " دليل مكافحة الغش والفساد فيما يتعلق بعقود إنشاء الطرق " على سنوات عدة من الخبرة في هذا المجال . وخلال عمله الرقابي، فقد تناول الجهاز الأعلى للرقابة الألماني بين فترة وأخرى مشكلة الفساد ، والأشكال التي من الممكن أن يحدث من خلالها ، وإمكانيات الوقاية منه أو مكافحته . وقد تسببت أعمال الفساد في أضرار مالية كبيرة على الاقتصاد الوطني ، وعليه فإن الوقاية من الفساد ومكافحته أصبحت مهمة ذات مخاطر عالية .

وقد بني الدليل الحالي على نتائج الأعمال الرقابية المختلفة لمشروعات الإنشاءات على خطوط الطرق الفدرالية . وأصدرت محكمة الرقابة الفدرالية الألمانية مؤخرا قائمة بالمؤشرات التي تبين أدلة على الفساد (ظروف مشكوك فيها) . وهذا المقال يتفحص هذا النهج من خلال إبرازه لجوانب الخطر المحتملة لمواقف معينة، ومن خلال اقتراحات وتوصيات لإجراءات علاجية على أساس الخبرة الرقابية لمحكمة الرقابة الفدرالية .

وبالنسبة للمجالات التي يحدث فيها الفساد عادة ، فإن هذا الدليل يعرض بشكل منفصل جوانب إجراء العقود (الباب الثاني)، أنظمة الرقابة (الباب الثالث) وعوامل شخصية (الباب الرابع) ويحدد الإشارات الهامة التي من الممكن أن توجد في كل ناحية . و يهدف هذا الدليل إلى توعية المشرفين الذين لم يألفوا بعد مشاكل الفساد ويزودونهم بالارشادات حول كيفية الوقاية من الفساد ومكافحته . وفي حين أن نطاق هذا الدليل يقتصر على مجال إنشاءات الطرق للمسافات الطويلة، ولا يدعي توفير تغطية شاملة للموضوع فلم يحدد هذا الدليل مؤشرات هامة للفساد ولمخاطره المتأصلة، والإجراءات المضادة، بل صمم من أجل تعزيز الوعي بجوانب أخرى لمكافحة الفساد والوقاية منه .

وبالإضافة إلى ذلك، فإن المقترحات والتوصيات المحددة في هذه الورقة قد تطبق بشكل مباشر أو بالقياس على أنشطة القطاع العام الأخرى . وعندما تحال العقود، وتتم المشتريات، وتوفر الخدمات ، فيجب أن يكون هنالك اهتمام اكبر للسيطرة على الفساد منذ بدايته . وقد أدرجت الاقتراحات والتوصيات المقدمة أدناه بلغة بسيطة وموجزة لتسهيل فهمه وتطبيقه . وقد تم تجنب الإيضاحات والشروحات المطولة لكي لا يصبح الدليل كبير الحجم ويصعب الرجوع إليه بسرعة . وتبعا لذلك ، فقد اقتصر الدليل على الجوانب السبارزة خاصة المعلومات الواضحة والنموذجية بالإضافة إلى المخاطر والإجراءات المضادة . والتغطية الشاملة لهذا الموضوع هي غير واردة . وفي الحقيقة ، فإن الهدف من هذه الورقة هو تشجيع المزيد من البحث بشأن السبل التي من خلالها يتم الوقاية من الفساد أو السيطرة عليه .

إجراء العقود وإدارة العقد

من الممكن أن توجد الظروف المشكوك فيها في المراحل الأولية لمشروعات الإنشاءات، على سبيل المثال، عند تصميم دعوة العطاء (بما في ذلك المواصفات) وإحالة العطاء ، وخلال تنفيذ المشروع وفحص الفواتير .

- **اتصالات مع المزايدين**

ظروف مشكوك فيها : اتصالات مكثفة بين واحد أو عدة موظفين مع المزايدين ، يتجاوز المستوى المألوف من التعاون .

مخاطر : إفصاح غير شرعي عن المعلومات ، واتفاقيات غير شرعية وتلاعب في الوثائق وإجازة عمل لم ينفذ بشكل فعلي .

إجراء علاجي : فرض إجراءات التزام قوية تتطلب عمل اكثر من موظف واحد في كل صفقة هامة . وان يكون هنالك توزيع ملائم للمهام وأنظمة رقابة إدارية مناسبة .

- **إحالة عطاءات على مزايدين معينين بشكل مستمر .**

ظروف مشكوك فيها : تكرار إحالة العطاءات على مجموعة صغيرة من المزايدين .

مخاطر : قد يفصح الموظفون بشكل غير ملائم عن معلومات بشأن مشروعات لمتعاقدين معينين لاختيارهم دون غيرهم عند إحالة العطاءات. وقد يحتال المتزايدون او يتآمروا بهدف تثبيت الأسعار .

إجراء علاجي : لا بد من مراجعة إحالات العقود ذات العلاقة ، والتحقيق مع الموظفين المشكوك فيهم من أجل اكتشاف الأدلة ذات العلاقة . وعندما يكون هنالك اتفاقية أو سعر ثابت ، يجب التحقيق مع مكاتب العقود

المجـاورة لـتحديد وجود تراكم لإحالات عقود لمصلحة مزايدين معينين .
ويجب أن يكون هنالك أنظمة رقابة إدارية ملائمة .

- **مواصفات غير عادية**

ظـروف مشكوك فيها : مواصفات لمواد معينة ، مصنعات ، مكونات ، أو أنماط إنشاءات .

*مخاطر :*منافع غير شرعية لمجموعة معينة من المزايدين قد تسبب ضررا لآخرين أو يستثنيهم .

إجـراءات علاجـية : يجـب أن يكـون هنالك مبررات تفصيلية وكاملة للمواصفات المذكور أعلاه . ويجب أن يشترك عدد معين من الموظفين في صـياغة والمصـادقة علـى المبررات . ويجب أن يكون هنالك مراجعات إدارية منتظمة للمواصفات .

- **شفافية الوثائق**

ظروف مشكوك فيها : عدم شفافية المستندات المحاسبية أو ملفات الإنشاء، وعدم اكتمال الوثائق .

مخاطـر : توثيق غير ملائم قد يكون دليلا على نية في إخفاء تجاوزات في دعـوة العطـاء ، أو المواصـفات ، أو إحالة العطاء ، أو الإشراف على الأعمال أو المحاسبة ، وقد يكون الغش أو الفساد السبب الأساسي لمثل تلك التجاوزات .

الإجـراء العلاجـي : التأكـيد علـى الحفـظ الملائـم للسجلات المتعلقة بالإنشـاءات، والحـث على إجراء دراسات ومراجعات مستمرة للسجلات المحاسـبية بالإضافة إلى الحفظ السليم والتوثيقي للدفتر اليومي للإنشاءات. ويجب تنفيذ مراجعات إدارية منتظمة للتحقق من مدى المطابقة مع الأهداف والأنظمة المعمول بها .

- **ازدواجية في الفواتير**

ظـروف مشكوك فيها : تسجيل مزدوج لسعر لنفس البند قد يظهر على انه خطأ غير مقصود.

مخاطر : إن مثل تلك الأخطاء الظاهرة قد تكون قناعا للغش والفساد .

إجـراء علاجـي : فحـص عيـنات من البنود المسجلة للتحقق من مدى مصـداقيتها . وإذا مـا وجد هنالك قيد مزدوج فيجب القيام بفحص الفواتير السابقة للمتعاقد ومعرفة إلى أي مدى كان الموظف المسؤول حاليا مسؤولا عن المعاملات السابقة . ويجب أن يكون هنالك أنظمة إدارية منتظمة .

الأعمال الرقابية

فـي مجـال الأعمـال الرقابية ، فإن العوامل التي يمكن اعتبارها ظروف مشكوك فيها تعتبر جوانب ضعف في أنظمة الرقابة أو الإشراف الإداري .

- **رقابة فنية وادارية**

ظروف مشكوك فيها : رقابة فنية وإدارية غير كافية .

مخاطـر : قـد ينظر إلى عدم كفاية الرقابة الفنية والإدارية على أنها دليل يبيـن بـأن أنظمة الرقابة الموجودة غير كفؤة أو أن الضعف الموجود يتم تجاهله بشكل مقصود .

إجـراء علاجـي : مـراجعة ، وكلما كان ذلك ضروريا ، تعزيز الآليات المـتوفرة للقـيادة والمراقبة . وإنشاء رقابة داخلية في حالة عدم وجودها . وإجـراء مـراجعة شاملة ودقيقة للطريقة التي كان المراقبون العاملون من خلالها يفوضون مهامهم الرقابية، وذلك بهدف تعزيز أنظمة الرقابة الإدارية والإشراف .

- **أنظمة الرقابة**

ظروف مشكوك فيها : نظام رقابة شفاف

مخاطـر : عـندما تكـون أنظمة الرقابة شفافة بشكل غير ملائم ، فإنها لا تشكل عوائق كافية ضد سوء التصرف ، وتبعا لذلك فهي تشجع على الغش والفساد .

إجـراء علاجي : لا تقدم تفصيلات كاملة عن أنظمتك الرقابية . ويجب أن تقوم بتعديل وتفعيل نظامك بين فترة وأخرى . وان تدخل نظام الدوران بين الموظفيـن المسـؤولين عن تطبيق أنظمة الرقابة من اجل منع تورطهم في المستقبل في ممارسات تتعارض مع صلاحية إبرام العقود، والتأكد من عدم قابلية عمل النظام للتنبؤ من قبل للموظفين المشكوك بتصرفاتهم .

- **التحايل على أنظمة الرقابة**

ظروف مشكوك فيها : تحايل مقصود على أنظمة الرقابة .

مخاطر : يبين التحايل المقصود على الأنظمة بأن الشخص الذي يقوم بمثل هذا التحايل لديه شيئا يخفيه .

إجـراء علاجي : يجب أن تكون الرقابة الداخلية فعالة ومزودة بعدد كاف مـن الموظفيـن ، ويجـب إجـراء أعمال رقابية بواسطة العينة وتطوير المراجعات الإدارية على فترات منتظمة .

- **تجاهل الانتقادات الرقابية**

ظروف مشكوك فيها : الإصرار على تجاهل الإنتقادات الرقابية .

مخاطـر : إن مثل هذا الإصرار على تجاهل الإنتقادات يشعر الموظفين أو مجموعـات العمـل المتأثرين بالفساد أو المعرضين له بشيء من الأمن ، الأمر الذي يشجعهم على القيام بأنشطة جنائية .
إجراء علاجي : اتخاذ إجراءات رادعة لضمان أن جوانب الضعف المحددة مـن قبل المراقبين تعالج بشكل سريع ودقيق وبما يتعلق بالموضوع بشكل وثـيق . والمـتابعة المنتظمة للإجراءات التصحيحية المتخذة أو الموعود بتنفيذها .

عوامل شخصية

قد تثير العوامل الشخصية للموظفين الشك بوجود فساد عندما يعكس الدليل المتوفر بأنهم يحصلون أو يواصلون الحصول على منافع من خلال اتفاقات غير مشروعة مع المتعاقدين . ولكن يجب الحذر بأنه غالبا ما يكون هنالك

اتهامات لا أساس لها في تلك الناحية بالذات، مع الأخذ بعين الاعتبار نزعة الناس إلى الإبلاغ عن بعضهم البعض .

- **توظيف الأقارب من قبل المتعاقدين .**

دليل مشكوك فيه : استخدام أحد أقارب الموظف من قبل المتعاقد .

مخاطر : عندما يقوم المتعاقد الحقيقي أو المحتمل بتوظيف أحد أقارب موظف معين ، فقد يعتبر ذلك دليلا يبين بأن المتعاقد يتوقع من هذا الموظف تزويده ببعض المنافع في المقابل . ومثل هذا الشك يظهر بصورة واضحة في فترات البطالة العالية .

إجراء علاجي : يجب أن تناط المهمة بالموظف بالطريقة التي تمنع أي اتصال (خلال فترة المهمة) بين الموظف والمتعاقد الذي قام بتوظيف أحد أقارب ذلك الموظف .

- **مهن إضافية**

ظروف مشكوك فيها : مهنة إضافية واضحة للموظف تتضمن أعمال لمتعاقد حقيقي أو محتمل (خدمات هندسية مهنية ، تصميم فواتير الخ) .

مخاطر: أن مثل تلك المهن الإضافية تشكل مشاكل مستمرة لأنها تؤدي إلى تضارب مصالح . والموظفين الذين يسعون لمثل تلك المهن غالبا ما يميلون إلى الاعتماد ماليا ومعنويا على مستخدميهم الإضافيين ، والذين قد يستغلون مناصبهم . والموظفون المتورطون في تلك العلاقات غالبا ما يفقدون شعورهم بالحق والباطل ، ويشعرون بأن أية منفعة يقبلونها ما هي إلا مكافئة يستحقونها مقابل خدمات يقدمونها .

إجراء علاجي: عدم السماح بأية وظائف إضافية قد تتعارض مع أداء الموظف لمهامه .

- **ترف في أسلوب المعيشة**

ظروف مشكوك فيها : موظفون يمارسون أسلوب رفاهية في المعيشة مثل (اقتناء سيارات ضخمة ، وسفر مستمر ، وممارسة هوايات مكلفة لا تتناسب مع دخولهم) .

مخاطر : قد يكون الموظفون معتمدين ماليا على مزاودين محتملين ، قد يكونون عرضة للابتزاز أو تحت ضغط لتقديم مناقع مقابل المبالغ التي حصلوا عليها .

إجراءات علاجي : فرض رقابة على السلوك المهني للموظفين . وإدخال أسلوب الدوران الوظيفي كإجراء وقائي .

- **عدم الحس بالحق والباطل**

ظروف مشكوك فيها : عند الحديث عن أخطاء ارتكبت خلال الوظيفة أو بشأن حالات عامة من سوء التصرف تتعلق(بقضايا ضريبية أو تجاوزات فرعية على سبيل ، قد يبدي الموظف شعورا بعدم الاكتراث بالحق والباطل .

مخاطر : انخفاض أو اختفاء الرادع الأخلاقي ضد الغش والفساد ، حيث يميل الموظف إلى الخضوع لمحاولات الرشوة والفساد .

إجراء علاجي : أن يكون هنالك تدريب نظامي يبقى المسؤولون من خلاله على وعي وتمييز بين ما هو صواب وما هو خطأ بين موظفيهم ، ويبين لهم العواقب الضارة التي قد تنتج عن سوء تصرفهم . والموظفون الذين يتوفر لديهم الإستعداد لإرتكاب أعمال الفساد يجب أن يكونوا تحت رقابة قويبة ، أو أن يتم تحويلهم ، أينما كان ذلك ملائما، إلى وظائف أخرى غير معرضة لمخاطر الفساد .

نصيحة أخيرة

إن إدراج القائمة أعلاه بالظروف المشكوك فيها ، والمخاطر والإجراءات العلاجية لا يعتبر أمرا كافيا. وهنالك مدى واسع من الحالات الخطرة . وإذا ما افترضنا ذلك ، فإنه يجب أن يكون هنالك حذر ضد أية استنتاجات غير دقيقة مبنية على نتائج منفصلة . والطريقة الأمنة للتحقق من حالة ما هو التحري عما إذا كانت مجموعة الظروف المشكوك فيها تتمثل في فرد واحد وتوفر إطارا منطقيا إذا ما أخذت معا . ويجب أن لا تستخدم قائمة المؤشرات بأي حال من الأحوال بالطريقة التي تخلق مناخا عاما من الاستياء المتبادل و "الاستخباراتية " داخل الهيئة المعنية .

والقائمة التي ذكرت يجب أن تأخذ بعين الاعتبار من قبل كبار المسؤولين عند تفويضهم للمهام أو ممارستهم للسلطة الإدارية . والهدف منها هو توعيتهم بالمخاطر التي قد تظهر نتيجة للظروف المشكوك بها التي ذكرت ولاكتشاف الإجراءات المضادة الملائمة والممكنة والمعدة من اجل منع وتخفيف الضرر .

ولمزيد من المعلومات يمكن الاتصال بالمؤلف على العنوان التالي :
International Board of Auditors, NATO Headquarters, B-1110 Brussels, Belguim, tel : 33-2-707-4220, fax: 32-2-707-5509, e-mail:imrreg@hq.nato.int, web: http://www.nato.int.

مؤتمر الانكوساي حول الرقابة الداخلية

عقد مؤتمر الانكوساي الدولي حول الرقابة الداخلية في ٨-١١-٢٠٠٠، في مدينة بودابست في هنغاريا . وقد نظمت الأوراق ضمن خمسة مجموعات شملت مدى واسعا من قضايا الرقابة الداخلية ، والمهام الإدارية ، ودور الرقابة الخارجية والداخلية ، ومتابعة توصيات الرقابة الداخلية والخارجية وتقييم مخاطر الرقابة في العمليات اللامركزية ، ومراجعة أدلة الرقابة الداخلية للانتوساي .

وقد افتتح المؤتمر بكلمة ترحيبية من قبل الرئيس ارباد كونز ، رئيس جمهورية هنغاريا . وقدمت الكلمات الافتتاحية أيضا من قبل الدكتور ارباد كوفاكس ، رئيس مكتب رقابة الدولة الهنغاري ومستضيف المؤتمر، والدكتور فرانس فيدلر ، السكرتير العام للانتوساي ، وانغا بريت أهلينس، رئيسة لجنة المعايير الرقابية للانتوساي ، وجين دودارو ، مساعد أول للمراقب العام للولايات المتحدة .

وقد حضر المؤتمر حوالي ١٣٠ وفدا يمثلون ٤٨ دولة ، وخمسة منظمات دولية ، بما فيها الاتحاد الأوروبي ، ومجلس المدققين الدولي لحلف الناتو ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ، والبنك الدولي .

مجموعة الموضوع رقم ١ : المسؤوليات الإدارية في إيجاد والحفاظ على أنظمة رقابة داخلية ملائمة .

تتناول الأجزاء الثلاثة الأولى في مجموعة الموضوع رقم ١ دور ومسؤوليات الإدارة في إيجاد والحفاظ على وحدات وأنظمة الرقابة الداخلية. وقد كان من بين المقدمين جين بيير غاريت ، مدير الرقابة الداخلية ، وجين فان بريدا ، ومرافقه، بلجيكا ، وجوزيف روز أستاذ ورئيس الدائرة الإدارية ، الأكاديمية الاقتصادية، هنغاريا .

وقد نوقشت أسباب ضرورة اهتمام الإدارة بأنظمة الرقابة الداخلية الفعالة في الجزء الثاني من هذه المجموعة . وناقش المتحدثون الطرق التي من خلالها تستطيع الإدارة أن تؤسس ، وتحافظ على ، وتضمن فعالية وحدات الرقابة الداخلية . وكان من ضمن المتحدثين السيد ميشيل هيرف ، رئيس مجلس محكمة المدققين الأوروبيين ، لوكسنبرغ ، والسيد هينز فوست ، مستشار وعضو ، محكمة الرقابة الفدرالية ، ألمانيا .

وفي الجزء الثالث ، ناقش المتحدثون الحاجة إلى وحدات رقابة داخلية مستقلة . وتم التركيز على مسؤولية الإدارة في التقرير بشأن مدى كفاية أنظمة الرقابة الداخلية ودور اللجان الرقابية في مراجعة أعمال الرقابة الداخلية . وقد تناولت العروض العناصر الأساسية لنظام الرقابة الداخلية كما هو محدد في المعايير الوطنية ومعايير الانتوساي ، وأكدت على أهمية مشاركة الجهاز الأعلى للرقبة في إنشاء والمحافظة على أنظمة رقابة داخلية كفؤة .

المشاركون ، والمتحدثون، والمستضيفون في مؤتمر لجنة الرقابة الداخلية المنعقد في أيار في بودابست يأخذون استراحة من المؤتمر للالتقاط هذه الصورة الرسمية

تلعب اللجنة الرقابية دورا هاما في ضمان استقلالية وموضوعية الرقابة الداخلية، حسب ما أكده المتحدثون . وفي القطاع العام ، يجب أن تشكل اللجنة الرقابية ضمن البرلمان الوطني ، وفي القطاع الخاص يجب أن تتشكل من أعضاء مجلس الإدارة . والهدف من اللجنة الرقابية ، كما يقول المتحدثون هو ضمان أن رئيس الهيئة لا يساوم بشأن استقلالية أو نزاهة مهام وظائف الرقابة الداخلية . وكان من بين المتحدثين كطرف ثالث ، السيد بيتر ساكفاري ، وآرثر اندرسون ، ومرافقه، بودابست ، وجين بيير غاريت . وكان الوسيط لمناقشات مجموعة الموضوع رقم ١ السيد بيرنهارد كراتشمير ، مستشار أول ، محكمة الرقابة النمسارية .

مجموعة الموضوع رقم ٢ : دور وحدات الرقابة الداخلية والخارجية في تقييم أعمال الرقابة الداخلية ، والأساليب والآليات الإدارية

الرقابة الداخلية هي أمر حيوي في استمرارية الهيئة ، ولكن يجب أن لا تكون بديلا عن النظام الجيد للمراقبة الداخلية . ولكل من الرقابة الداخلية والخارجية دور خاص تقوم به داخل الهيئة . وتساعد الرقابة الداخلية الإدارة من خلال تحديد مجالات التحسين في أنظمة المراقبة الداخلية . وتتفحص الرقابة الخارجية أعمال الرقابة الداخلية وتقترح جوانب التحسين. وقد بدأت المناقشات حول هذا الموضوع في الجزء الأول لمجموعة الموضوع رقم ٢، حيث أبرزت العروض أعمال مراقبة داخلية مختلفة ونماذج رقابية. وقد كان الوسيط لهذا الموضوع السيد فاكلاف بيريش، نائب رئيس الجهاز الأعلى للرقابة في جمهورية التشيك ، وكان المتحدثون للجزء الأول كل من السيد بوز أنر ، مساعد المراقب العام للدولة في اسرائيل. والسيد تونى بيكر ، مدير الرقابة ، مكتب الرقابة الوطني ، المملكة المتحدة.

وفي الجزء الثاني من هذه المجموعة ، بحث المتحدثون الطرق التي من خلالها يمكن لوحدات الرقابة الداخلية والخارجية مساعدة الإدارة في إيجاد والمحافظة ، على أنظمة المراقبة الداخلية . وناقشوا أيضا مجالات التنسيق بين جهود وحدات الرقابة الداخلية والخارجية . وكان من بين المتحدثين كل من السيد غراهام جوسلين ، المراقب العام ، البنك الدولي ، وستان شيروينسكي ، مساعد مدير ، مكتب المحاسبة العامة للولايات المتحدة الأمريكية .

مجموعة الموضوع رقم ٣: متابعة توصيات الرقابة الخارجية والداخلية

توفر المتابعة تغذية راجعة بشأن العمليات الرقابية (على سبيل المثال هل نقوم بتدقيق القضايا التي تحتاج فعلا إلى التدقيق ؟ وهل تعالج توصياتنا الأسباب من جذورها ؟ وهل تستخدم الموارد بطريقة فعالة ؟) ، وهل يحصل دافع الضريبة على الخدمة بشكل ملائم من قبل الهيئة الخاضعة للرقابة .

وقد قدمت المناقشة بشأن أهمية متابعة الرقابة من قبل السيد توبي جارمان، مساعد المفتش العام للرقابة ، وكالة الولايات المتحدة للإنماء الدولي (USAID) . وكان وسيط المناقشة ، السيد جيمس بونيل ، المفتش العام الإقليمي لوكالة الولايات المتحدة للإنماء الدولي ، بودابست .

إن قلة عدد أعضاء فريق العمل الرقابي ، وعدم توفر الاستقلالية ، والتهديدات الجسدية التي تواجه فريق عمل الرقابة كلها عوامل تجعل من الصعب على الإدارة تطبيق النتائج والتوصيات الرقابية في الدول النامية . _قد اقترح السيد ب. ف. شيرنومورد مراقب مجلس الحسابات في الإتحاد الروسي الطرق التي يمكن من خلالها لوحدات الرقابة الداخلية والخارجية ضمان التنفيذ . وقال أن التنفيذ من الممكن أن يكون أقل صعوبة عندما يتم تمويل البرامج من مصادر خارجية ، مثل البنك الدولي ، الذي يربط بين التأكيدات الحكومية والاتفاقات التمويلية .

وعلاقة الجهاز الأعلى للرقابة بالبرلمان الوطني هي أمر هام في ضمان تنفيذ التوصيات كما قال السيد فرانسيس روجر غازالا ، المستشار الأول في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي و/SIGMA (منظمة دعم وتحسين ممارسة السلطة والإدارة في وسط وشرق دول أوروبا) ، فرنسا. ويجب على المدققين أن يطوروا علاقات تنسيق متوازنة ولينة مع البرلمان بما يلبي احتياجات الهيئة وفي الوقت ذاته يضمن استقلالية المدققين .

والأعمال الرقابية في بيئة تكنولوجيا المعلومات ، و الطرق التي يمكن من خلالها استخدام النتائج والتوصيات في تحسين أنظمة المعلومات كانت من ضمن الموضوعات التي تم تناولها من قبل المتحدث الأخير في هذه المجموعة ، السيد جوزيف بوردا ، مدير مكتب الرقابة هنغاريا.

مجموعة الموضوع رقم ٤ : تقييم مخاطر الرقابة في العمليات الإدارية اللامركزية

إن النموذج الكندي في تقييم أعمال الرقابة المالية في البيئة اللامركزية كان موضوع العرض الذي قدمه السيد بروك سلوان ، مدير مكتب المراقب العام الكندي . ويوفر النموذج ثلاثة أمور هي (١) أداة توفر وصفا للعناصر الأساسية المطلوبة للإدارة المالية الفعالة ، (٢) مسار تطويري للهيئة لكي تتبعه في تطويرها للإدارة المالية (٣) قاعدة لتقييم الإمكانيات . وكان وسيط المجموعة ، السيد كيرت غروتر ، مكتب الرقابة الفدرالي السويسري .

وقد تمت مناقشة دور ووضع وظائف الرقابة الداخلية والخارجية في الهيئات اللامركزية من قبل ب.ك. موكوبادي ، المسؤول الأول ، مكتب المراقب العام ، الهند . وتم استعراض تأثير النظام اللامركزي السويسري على هيكلة المخاطر الرقابية ،من قبل السيد هانز رادولف واغنر ، رئيس قسم، مكتب الرقابة السويسري .

مجموعة الموضوع رقم ٥ : تعديل أدلة الرقابة الداخلية للانتوساي

في مجموعة الموضوع رقم ٥ ، قامت اللجنة بإعداد تقرير حول نتائج استبيان سعى إلى الحصول على معلومات من الأعضاء بشأن استخدامهم لمعايير الرقابة الداخلية ووجهات نظرهم بشأن الحاجة إلى تحديث معاييرهم. ويقترح المستجيبون الطرق التي يمكن من خلالها موائمة المعايير الوطنية مع معايير الرقابة الداخلية التي أعدتها اللجنة المنبثقة عن المنظمات الراعية COSO ، مثل تشكيل مجموعة دراسة . ويجب أن تدمج معايير الرقابة الداخلية من قبل لجنة المنظمات الراعية COSO ضمن معايير الانتوساي ،هذا ما توصلت إليه لجنة معايير الرقابة الداخلية للانتوساي، وتخطط اللجنة لإقتراح الدمج بناء على الدراسه التي يعدها أعضاء الانتوساي .

وأفاد المجيبون على الاستبيان والبالغ عددهم ٥٨، والذي وزع على أعضاء الانتوساي من قبل لجنة معايير الرقابة الداخلية بأنهم يستخدمون الإرشادات الحالية كإطار مرجعي – كمصدر للاستنتاج ، وكقاعدة لتنفيذ استيضاحات الرقابة الداخلية ، وكأداة للمناقشة مع السلطات العامة . وقد أفاد الأغلبية بأنهم قد تمكنوا من تطبيق المعايير على الخصائص الوطنية والمحلية بنجاح .

وقد واجه المستجيبون بعض الصعوبات باستخدام الإرشادات ، ومع ذلك فان الاختلافات اللغوية على سبيل المثال – المصطلحات المستخدمة في الإرشادات والتي لا يوجد ما يقابلها في لغة الدول الأعضاء – قد سببت مشكلة بنسبة ٦٩ ٪ .

وتعتبر الخبرة أمرا مطلوبا في استخدام الإرشادات بشكل فعال ، وغالبا ما تطلب الهيئات مشورة الجهاز الأعلى للرقابة عند إعداد أنظمة الرقابة الداخلية ، ولكن غالبا ما تفتقر الهيئات الرقابية إلى الموارد المطلوبة لوضع أنظمة رقابة داخلية ملائمة .

وكلما تغير الزمن ، كلما أصبحت هنالك حاجة إلى تغيير في الإرشادات، هذا ما اتفق عليه ٥٩ بالمائة من المستجيبين . وقد عبروا عن دعمهم للتغيرات الإدارية التي تعكس قيما أخلاقية ، وتتضمن التغيرات المفاهيمية نماذج رقابة داخلية جديدة ، وتغيرات تكنولوجية نتيجة لأنظمة المعلومات الجديدة . ووفقا لما أفاد به ٧١ بالمائة من المستجيبين ، فإن المعايير تحتاج لأن تكون اكثر وضوحا لكي تعكس تلك التغييرات .

وقد توصلت اللجنة إلى أن معظم الأجهزة العليا للرقابة هي على وعي بالمعايير واستخدامها كإطار مرجعي ، ولكن هنالك اكثر من ٢٠ بالمائة ممن ليس لديهم أية تجارب في مجال استخدام المعايير .

وقد عرضت نتائج الدراسة من قبل الوسيط ، روبرت ديفوس ، رئيس مجلس ، والرئيس الأول لمحكمة الرقابة ، بلجيكا . ومن الممكن أن تقوم اللجنة بصياغة نتائج الدراسة واعداد توصيات رسمية .

نبذة رقابية : محكمة الرقابة الرومانية

بقلم ، الينا تودر ، مدير الرقابة

تقع رومانيا على مفترق الطرق المؤدية إلى جنوب غرب وسط أوروبا . وهي تحد جمهورية مولديفيا واوكرانيا من الشمال الشرقي ، وهنغاريا من الشمال الغربي، وبلغاريا من الجنوب . وهي مقسمة الى مقاطعات ، وعاصمتها بوخارست .

وكانت رومانيا مستعمرة من قبل الجنود السوفيات في نهاية الحرب العالمية الثانية . وفي كانون أول ١٩٨٩، بعد ٤٥ سنة من الحكم الشيوعي ، أصبح باستطاعة الشعب الروماني إنهاء الحكم الاستبدادي واستعادة حريته واستقلاليته . وفي ذلك الوقت تمكنت رومانيا من العودة إلى مجتمع الأمم الديموقراطية وبدأت مرحلة جديدة من التطور السياسي ، والاقتصادي ، والاجتماعي ، والثقافي .

نشأة الجهاز الأعلى للرقابة

أنشأ الجهاز الأعلى للرقابة لرومانيا في عام ١٨٦٤ كمحكمة رقابة عليا لرومانيا واحتفلت بالذكرى السنوية ال ١٣٠ في ٢٤ كانون ثاني ١٩٩٤. وبعد إنشاءها ، اعتبرت المحكمة الجهاز الأعلى للرقابة المالية وأصبح لها صلاحيات على الشؤون المالية لدولة رومانيا . وقد نص دستور الدولة لعام ١٨٦٦ على انه لا يوجد هنالك سوى محكمة رقابة واحدة لدولة رومانيا بأكملها وان موازنة الحسابات النهائية يجب أن تعرض على الهيئة التشريعية في موعد لا يتجاوز السنتين من نهاية سنة الموازنة . وينص دستور عام ١٩٢٣، على أنه يتعين على محكمة الرقابة أن ترفع تقريرا سنويا إلى مجلس النواب للهيئة التشريعية تلخص فيه موازنة وحسابات السنة السابقة وتحدد أية مخالفات قد ترتكب من قبل الوزراء في تطبيق الموازنة .

وقد نص دستور عام ١٩٩١ على انه يتعين على المحكمة (١) أن تمارس الرقابة على إدارة واستخدام الموارد المالية للدولة والقطاع العام (٢) أن تمارس الصلاحيات المتعلقة بالشؤون القانونية .

الهيكل التنظيمي للجهاز الأعلى للرقابة وتعيين موظفيه

تتألف محكمة الرقابة الرومانية الفدرالية من قسم الرقابة الوقائية (المسبقة)، و قسم الرقابة (اللاحقة) والقسم التشريعي ، والمجلس التشريعي، والسكرتارية العامة ، والمجالس الرقابية الإقليمية . بالإضافة إلى ذلك ، فان المحققين الماليين العامين يرتبطون بمحكمة الرقابة . وتتألف الهيئة الإدارية العليا من مجموعة الأعضاء ، والرئيس، ونواب الرؤساء الذين يمثلون الإدارة العليا للمحكمة .

ويتم ترشيح أعضاء محكمة الرقابة من قبل اللجنة البرلمانية للشؤون المالية، وشؤون البنوك ، والسياسات المالية ، وكذلك لجنة الموازنة والتمويل لمجلس النواب . ويتم تعيينهم من قبل البرلمان لمدة ست سنوات قابلة للتجديد

ويتم تسمية أعضاء قسم الصلاحيات الرقابية عند تشكيل لجنة الشؤون القضائية والتأديبية والحصانة لمجلسي البرلمان . ويعين البرلمان رئيس محكمة الرقابة ، ونواب الرئيس ، ورؤساء الأقسام من بين المستشارين الرقابيين . ويرشح القضاة الماليين في إحدى جلسات البرلمان المكتملة ويعينون من قبل رئيس رومانيا لمدة ست سنوات . ويعتبر أعضاء محكمة الرقابة والقضاة الماليين مستقلون ولا يمكن عزلهم من المنصب خلال مدة الوظيفة .

مهمة الجهاز الأعلى للرقابة

وفقا للتشريع المتعلق بإعادة تنظيم وعمل محكمة الرقابة " تعتبر محكمة الرقابة الجهاز الأعلى للرقابة المالية ولها صلاحيات على الشؤون المالية لدولة رومانيا ، وتقدم تقاريرها إلى البرلمان الروماني . وتمارس وظائفها باستقلالية، وتلتزم بقواعد الدستور والقوانين الأخرى للدولة" .

السلطة الرقابية

لمحكمة الرقابة سلطة على الرقابة على إدارة واستخدام الموارد المالية للحكومة والقطاع العام . وتقوم أيضا بإدارة الأصول العامة وثروات الدولة والوحدات الإقليمية . ومن خلال أعمالها الرقابية تقوم بفحص الإلتزام بالقوانين والأنظمة النافذة بالإضافة إلى الاقتصاد والكفاءة والفعالية في إدارة الموارد المالية والمادية . ومن أجل تنفيذ تلك المهام ، تقوم المحكمة بالأعمال الرقابية التالية :

- إعداد وتنفيذ موازنة الموارد المالية للدولة ، وموازنة التأمين الاجتماعي للدولة ، وموازنات الوحدات الإقليمية ، وتحويلات الأموال بين تلك الموازنات .
- استخدام وإدارة الأموال الخاصة وأموال الخزينة .
- تكوين وإدارة الدين العام والضمانات الحكومية للقروض الداخلية والخارجية .
- استخدام (١) مخصصات الموازنة للاستثمار (٢) الإعانات (٣) التحويلات والأشكال الأخرى للدعم المالي من الحكومة أو الوحدات الإدارية الإقليمية . إدارة واستخدام الأموال العامة من المؤسسات العامة المالية والتجارية المستقلة ووحدات التأمين الصحي المستقلة
- إدارة واستخدام الأموال العامة من قبل المؤسسات المالية والتجارية العامة المستقلة ومؤسسات الضمان الاجتماعي المستقلة .
- وضع ، وتطور، وإدارة الأصول العامة ورعاية الوحدات الإدارية الإقليمية ووحدات الدولة من قبل المؤسسات العامة، والمؤسسات التجارية والهيئات التشريعية الأخرى التي تعمل بموجب عقد أو إيجار .
- المناطق الأخرى تقع ضمن الصلاحيات التشريعية للمحكمة .

ويشمل نطاق الأعمال الرقابية للمحكمة ما يلي :

- الوحدات الإدارية للدولة والأقاليم بصفتهم هيئات تشريعية عامة، والدوائر والمؤسسات التابعة لتلك الوحدات سواء كانت مستقلة أم غير مستقلة.
- البنك الوطني الروماني .
- المؤسسات العامة المستقلة.
- المؤسسات التجارية التي تملك الدولة والوحدات الإدارية الإقليمية ، والمؤسسات العامة ، والشركات العامة المستقلة سواء بشكل منفرد أو بالمشاركة جميع أو اكثر من نصف أسهمها.
- هيئات التأمين الاجتماعي المستقلة أو الهيئات التي تدير بضاعة، أوراق مالية ، أو أموال أو التزام قانوني تنص عليه القوانين والأنظمة .

وقد تتخذ المحكمة أيضا قرارا بإجراء الرقابة على جوانب أخرى مثل:

- منافع ناتجة عن قروض مضمونة من قبل الحكومة، أو معونات أو أية أشكال أخرى من أشكال الدعم المالي للدولة او الوحدات الإدارية الإقليمية أو المؤسسات العامة .
- إدارة عقود أو إيجار بضائع تتعلق بعقارات للقطاع العام والخاص للدولة أو الوحدات الإدارية الإقليمية .
- الأنشطة الاقتصادية التي تشارك الوحدات التشريعية المذكورة أعلاه بأقل من ٥٠ بالمائة من اسهمها .
- حالات عدم الوفاء بالإلتزامات المالية للدولة أو الوحدات الإدارية الإقليمية أو المؤسسات العامة .

وتنفرد محكمة الرقابة بصلاحية الرقابة على تنفيذ الموازنة من قبل مجلس النواب ، ومجلس الشيوخ ، والرئيس ، والحكومة . ويتم المصادقة على موازنة محكمة الرقابة نفسها من قبل البرلمان ، وتقوم محكمة الرقابة بتنفيذ كل من أعمال الرقابة الوقائية واللاحقة .

صلاحية إعداد التقارير

ترفع محكمة الرقابة تقريرا سنويا عاما إلى البرلمان خلال ستة اشهر من تسلم الحسابات من الهيئات ، الذين يطلب منهم تقديم حساباتهم إلى المحكمة.

ويتضمن التقرير العام السنوي ما يلي :

- رأي محكمة الرقابة بشأن حسابات المخصصات المالية التي تقوم بالتدقيق عليها .
- النتائج الناتجة عن الأعمال الرقابية (١) المنفذة بناء على طلب من مجلس النواب أو الشيوخ (٢) أوالمنفذة من قبل الشركات العامة المستقلة والشركات التجارية التي تملك الدولة كامل أو معظم رأسمالها ، أو هيئات تشريعية أخرى تخضع لسلطة المحكمة .
- مخالفات القانون التي تم اكتشافها والإجراءات المتخذة لمقاضاة هؤلاء المسؤولين عن ارتكابها .
- جوانب أخرى قد تجدها المحكمة ضرورية .

ومن الممكن لمحكمة الرقابة أن ترفع إلى البرلمان أو المسؤولين عن الوحدات الإدارية الإقليمية (من خلال محاكم الرقابة الإقليمية) تقارير قد تعتبرها ضرورية حول قضايا معينة تقع ضمن صلاحياتها الرقابية .

وبناء على النتائج الرقابية ، تتمتع محكمة الرقابة بحق اتخاذ القرار بشأن ما يلي:

- وقف الإجراءات التي لا تتطابق مع الأنظمة التشريعية في الجوانب المالية والمحاسبية .
- مصادرة أية أموال خاصة أو عامة إذا ما ثبت عدم صحتها أو شرعيتها .
- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمعالجة المخالفات المالية في الأنشطة المالية والمحاسبية المدققة وتصحيح الموازنات ، وأرباح وخسائر الحسابات ، والمخصصات المالية .

قضايا خاصة تحتاج إلى معالجة في المستقبل

تحتاج محكمة الرقابة إلى معالجة القضايا الهامة التالية في المستقبل :

- قانون جديد بشأن العمل والتنظيم ، ومعايير ملائمة لتنفيذ أعمال رقابة الأداء .
- عمليات التخاصية المنفذة في رومانيا ، وتبعا لذلك مهام محكمة الرقابة المتعلقة بتلك العملية .
- الحاجة إلى المزيد من التدريب المنظم .
- تحسين شبكة الحاسوب .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي:

The President of the Court of Audit , Tolstoi Ave. 22-24, Bucharest 1, Romania. Telephone : (40-3-59-42) or facsimile (40-31-11-371).

تقارير منشورة

أصدر المعهد الدولي للعلوم الإدارية (IIAS) مؤخرا نشرة بعنوان "**ممارسة السلطة ، مفاهيم وتطبيقات**" وقد عرضت النشرة التي حررت من قبل جون كوركوري عمل عشرين مشاركا شاركوا في سلسلة من ندوات (IIAS) . وقد قسم الكتاب ضمن جزئين : الأول يعالج مفاهيم ممارسة السلطة على المستوى العام من منظور ثقافي ، وسياسي، واجتماعي ، واقتصادي ، والجزء الثاني يتعلق بممارسة السلطة ضمن نطاق معين – سواء على المستوى الوطني أو شبه الوطني . وللحصول على نسخة من النشرة والمتوفرة باللغتين الإنجليزية والفرنسية يرجى الاتصال على العنوان التالي :

IISA-IIAS-1,rue Defacqz-bte 11-B-1000 Brussels-Belgium. (US 36.00 $) (fax:++32/2-537.97.02) e-mail:poupart@iiasiisa.be;<**www.iiasiisa.be**>

*****

أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، الذي يتناول تأثيرات العولمة على العالم مع تزايد اللامساواة. ويقول التقرير بأن العولمة هي ليست مجرد تدفق للأموال والبضائع ، بل هي تزايد اعتماد الشعوب على بعضها البعض من خلال اختصار المسافات، والوقت ، واختفاء الحدود . وقد دعى التقرير إلى إعادة النظر في موضوع ممارسة السلطة للقرن الحادي والعشرين، واقترح مجموعة من التوصيات تراوحت بين إصلاحات عالمية ، وإقليمية، ووطنية ، ومحلية . وللحصول على نسخة من التقرير بسعر ١٩,٩٥ دولار أمريكي يرجى الاتصال بالمؤلف على العنوان التالي :

Oxford University Press, 2001 Evans Road , Cary, North Carolina 27513, USA.

*****

قد يرغب قراء المجلة في مراجعة عدد أيلول ١٩٩٩ من نشرة: *Revista Espanola De Control Externo.* حيث يوفر هذا العدد العديد من المقالات التي تركز على دور المدققين الخارجيين في جهود مكافحة الفساد ، ويتفحص أموال الأطراف السياسيين . وقد نشرت المقالات باللغة الإسبانية مع ملخصات باللغة الإنجليزية ضمنت في النهاية . ولمزيد من المعلومات أو من اجل الإشتراك يرجى الاتصال على العنوان التالي :

Revista Espanola De Control Externo, Tribunal de Cuentas, Fuencarral, 81, 28004 Madrid , Spain (Tel:++91-447-87-01-ext.576y128;fax:++91-446-41-31).

*****

في أيار ٢٠٠٠ أصدر مكتب المحاسبة العامة الأمريكي (GAO) نشرة بعنوان "*Information Technology Investment Management a framework for assessing and improving process maturity*" (GAO/AIMD-10.1.23) ، "*الإدارة الاستثمارية لتكنولوجيا المعلومات ،إطار عمل لتحسين عملية تطوير المعلومات*" . ومشروع تكنولوجيا المعلومات الفدرالية غالبا ما ينطوي على تكاليف باهظة وهدر للوقت وفي الوقت ذاته لا يسهم سوى القليل بمخرجات المهمة . ويحدد إطار عمل الإدارة الإستثمارية التكنولوجية عمليات هامة لإنجاح استثمار تكنولوجيا المعلومات وينظم هذه العمليات ضمن إطار عمل عمليات متطورة باستمرار . ويمكن الحصول على نسخ مجانية باللغة الإنجليزية من خلال الاتصال على العنوان التالي :

U.S. General Accounting Office , Office of International Liaison-Room 7806, 441 G Street , NW, Washington, DC 20548, USA (Tel: ++ 202-512-4707; fax:++202-512-4021; **<www.gao.gov>; email oil@gao.gov).**

مواقع هامة على الانترنت : يمكن لقراء المجلة الذين يرغبون في الحصول على بعض أعداد المجلة من خلال شبكة الانترنت الحصول عليها من خلال عدة مواقع . وموقع شبكة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). <**www.oecd.org/puma /online.ht**> يقدم دراسات حالة لخبرات دول منظمة التعاون الاقتصادي بأشكال مختلفة من عقود الأداء . وقد استضيف الموقع من قبل خدمات الإدارة العامة (PUMA) .

و لمجلة *Probity-Revista Probidad* التي تعتبر مجلة أمريكا اللاتينية الرئيسة حول قضايا الفساد أيضا موقع جديد <www.probidad.org.sv>. ، ويمكن الحصول على أي عدد من المجلة من خلال هذا الموقع ، وقد خصص العدد الحالي بشكل رئيس للتحقيقات الصحفية وللفساد . وتوفر النشرة معلومات أيضا حول القضايا ذات الإهتمام الإقليمي وتصريحات حول أحداث مكافحة الفساد الإقليمية ، وإفصاحات صحفية واتصالات أخرى .

ويمكن للقراء الذين هم أعضاء أيضا في مؤسسة الرقابة الشاملة الكندية الحصول على وقائع جلسات المؤتمر حول " إعداد تقارير الأداء العامة : يحقق فرصا للنجاح " والذي عقد في شهر آذار في مطلع هذا العام في فانكوفر، بريتيش كولومبيا .وقد لخصت الجلسات على شبكة الإنترنت: <www.ccaffcvi.com/english/subscribers membersmembers/index.html> ويمكن لغير الأعضاء الحصول على الجلسات والمعلومات الأخرى من خلال الاتصال على العنوان التالي:

CCAF/FCVI 55 Murray Street, Suite 210 Ottawa , Ontario KIN 5M3 or e-mail at **infor@ccaffcvi.com**.

اجتماع المجلس التنفيذي السابع والأربعين في سيؤول

بعد الجلسات الأولية المنعقدة في سيؤول في ٢٢ أيار ، اجتمع أعضاء المجلس التنفيذي للانتوساي في جلستهم السابعة والأربعين المنعقدة خلال الفترة ٢٣- ٢٥١ أيار ٢٠٠٠ ، في سيؤول ن كوريا . وكان من بين الحضور أعضاء المجلس من كل من الأرجنتين، وباربودا ، والنمسا ، والبرازيل، والكاميرون ، وكندا ، ومصر ، والمانيا ، والهند ، وكوريا، والمغرب، والنرويج ، والبيرو ، والبرتغال ، والسعودية ، وتونغا ، والأرغواي ، والولايات المتحدة . وقد شارك رؤساء اللجنة كمراقبين ، و ضموا ممثلين من كل من فرنسا ، وهنغاريا ، والمكسيك ، وهولندا ، والسويد ، والمملكة المتحدة.

تقارير تتعلق بالانكوساي السابع عشر

بصفته رئيسا للانتوساي ، افتتح السيد راميرز اجتماع المجلس التنفيذي السابع والأربعين معبرا عن اعتزازه بالاستعدادات الممتازة التي أجريت وعن ايمانه بأن تلك الجهود تبرهن على أن مؤتمر الانتوساي في عام ٢٠٠١ سيكون حدثا متميزا .

وقد قدم الدكتور لي ، رئيس مجلس الرقابة الكوري ، ومستضيف مؤتمر الانكوساي السابع عشر ، من خلال التقرير الذي تلاه تفصيلات بشأن الاستعدادات للمؤتمر الذي سيعقد في سيؤول خلال الفترة من ٢١-٢٧ تشرين أول ٢٠٠١. ويجب أن تستكمل الإنشاءات قريبا في مركز المعارض والمؤتمرات (COEX) والذي سيوفر التسهيلات والوسائل والتقنيات الحديثة الخاصة ببرامج المؤتمر والاجتماعات ذات العلاقة. وقد تم التنسيق مع الفنادق المحيطة بالمركز ، لكي يكون هنالك فرصة أمام الوفود لاختيار بدائل مختلفة قريبة من موقع انعقاد المؤتمر .ومنوها بأهمية المناقشات والحوار خلال المؤتمر ، فقد ركز الدكتور لي على الجهود التي تمت من قبل المنظمين من أجل توفير خدمات ترجمة عالية المستوى وإجراءات حديثة لضبط ومراجعات الجودة، واستغلت التكنولوجيا أيضا من اجل زيادة فاعلية تسهيلات المؤتمر .

وقد تم في اجتماع المجلس التنفيذي استخدام نظام تسجيل إلكتروني مباشر، وصفحة محلية على شبكة الإنترنت تحمل معلومات محدثة عن المؤتمر . و أرسلت الأوراق المتعلقة بالموضوع من خلال الطريقة العادية في شهر شباط ، في حين سيتم نقل الأوراق إلى الأجهزة عن طريق البريد الإلكتروني ، وللأجهزة العليا للرقابة حرية الاختيار في إعادتها بالطريقة الإلكترونية .

وخلال استعراضه لبرنامج المؤتمر والقوانين والإجراءات ، أشار الدكتور لي إلى أن الجدول الزمني للاجتماع سيكون على النحو التالي : أن تكون اجتماعات مبادرة تنمية الانتوساي /ومجموعة العمل في (يوم الأحد الثاني والعشرين من شهر تشرين الأول) ، واجتماع رئيس الموضوع واجتماعات المجلس التنفيذي الثامن والأربعين (يوم الاثنين، الثالث والعشرين من تشرين الأول، والإجتماعات التمهيدية ومناقشات الموضوع (الثلاثاء-السبت تشرين أول ٢٣-٢٧) ، واجتماعات مجموعة العمل الإقليمية (الثلاثاء ٢٣ تشرين أول) ، واجتماعات إضافية لمجموعة العمل واللجنة (الجمعة ٢٦ تشرين الأول).

والموضوع رقم ١ يتناول موضوع رقابة الأجهزة العليا للرقابة على المؤسسات الدولية والفوقومية ، والموضوع رقم ٢ سوف يستعرض إسهامات الأجهزة العليا للرقابة في الإصلاحات الإدارية والحكومية .

وفي وقت متأخر من الاجتماع التنفيذي ، أجريت مناقشات أيضا حول جوائز ستاتس وكاندوتش والتي ستقدم خلال مؤتمر الانكوساي السابع عشر. وسوف يشكل كل من الجهاز الأعلى للرقابة للهند وباكستان والسكرتارية العامة لجنة التحكيم لاختيار الفائز بجائزة كاندوتش – الجهاز الاعلى للرقابة الذي يستحق التقدير لإسهاماته ومنجزاته الهامة في مجال الرقابة . وسوف يقوم مجلس تحرير المجلة (الأجهزة العليا للرقابة لكل من النمسا ، كندا ، تونس ، الولايات المتحدة ، وفنزويلا) باختيار الفائز بجائزة ستاتس ، والتي ستعتمد أفضل مقال نشر في المجلة خلال السنوات الثلاثة التي سبقت عام ٢٠٠٠ .

في ختام الاجتماع تجمعت الوفود و المراقبون لالتقاط صورة تقليدية في قاعة الاجتماعات في فندق شيلا .

مقتطفات هامة لتقارير خاصة

لقد عرض أعضاء المجلس لتنفيذي وناقشوا العديد من التقارير الخاصة بشأن برامج وأنشطة الانتوساي المختلفة والتي أدرجت بشكل مختصر أدناه . وقد أخذ المشاركون والمتحدثون والمستضيفون لمؤتمر لجنة الرقابة الداخلية المنعقد في أيار في بودابست استراحة من المؤتمر لالتقاط هذه الصورة الرسمية .

يمكن للمهتمين الحصول على معلومات إضافية أو نسخة من التقرير المفصل عن طريق الاتصال بالجهاز الأعلى للرقابة الذي قدم العرض .

من السكرتارية العامة (النمسا) : تم تعيين رؤساء الموضوع لمؤتمر الانكوساي السابع عشر. وتم في آذار ٢٠٠٠ عقد ندوة ناجحة بالتعاون ما بين الأمم المتحدة /والانتوساي بشأن الرقابة على "أنظمة التأمين الصحي العامة من قبل الأجهزة العليا للرقابة ". وقامت الأجهزة العليا للرقابة لكل من فنلندا وجنوب أفريقيا بالمصادقة على القوائم المالية لعام ١٩٩٩ دون إبداء أية تحفظات : وقد حضر السكرتير العام أو(نائبا عنه) عددا من اجتماعات مجموعات العمل الإقليمية واجتماعات اللجنة على مدار السنة .

من المجلة الدولية للرقابة المالية لحكومية : حظيت البيانات المالية للمجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية برأي رقابي نظيف من قبل مؤسسة وتر هاوس كوبرز ، ولكن تمت الإشارة إلى أن الإحتياطيات هي في انخفاض مستمر، وانه لا بد من توجيه الاهتمام إلى القضايا المتعلقة بتكاليف الإنتاج المرتبطة بطباعة المجلة باللغات الرسمية الخمسة ، وسوف يتم توزيع إستبانة على أعضاء الانتوساي قبل انعقاد مؤتمر الإنكوساي السابع عشر لاستطلاع رأيهم بشأن ما إذا كان من الأجدى تخفيض التكاليف من خلال استخدام افضل للتكنولوجيا /أو تخفيض عدد اللغات التي تنشر بها المجلة .

من مبادرة تنمية الانتوساي (كندا ، النرويج ، وهولندا) : تم خلال السنة الماضية عرض تقرير مفصل للبيانات المالية المدققة لأنشطة مبادرة تنمية الانتوساي من قبل كندا . وقامت النرويج بالمناقشة ، في حين قام المجلس التنفيذي بالمصادقة على الخطة الاستراتيجية لبرامج مبادرة تنمية الانتوساي لعام ٢٠٠١- ٢٠٠٦، والتي اعدت من قبل المجلس التنفيذي المؤسس حديثا لمؤسسة مبادرة تنمية الانتوساي ، وقد عمل كل من (النرويج وكندا ، وهولندا ، والمملكة المتحدة مع السكرتارية العامة كمراقبين، وقدمت هولندا مقتطفات من إنجازاتها الحديثة فيما يتعلق بمشروع الأقمار الصناعية للأجهزة العليا للرقابة الناطقة بالإنجليزية في أفريقيا .

من المجموعة الخاصة بدراسة دليل المؤتمر (النمسا، مصرن كوريا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، والأرغواي –الرئيس–) ، ركزت مجموعة الدراسة على القضايا المتعلقة باختيار اللغات والموضوعات خلال العمل في إعداد دليل جديد لمستضيفي المؤتمر في المستقبل .

من المجموعة الخاصة بدراسة دليل اللجنة ،(شارك رئيس كل لجنة من لجان الانتوساي ، وقد ترأست الهند مجموعة عمل الدراسة) ، وتم التوصل الى بعض الاتفاقيات المتعلقة بصياغات لطباعة منتجات ووضع منتجات على شبكة الإنترنت ، وسوف يكون هنالك مناقشات أخرى إضافية تتعلق بقضايا اللغة والتعاون والتنسيق لضمان التوافق بين منتجات اللجنة، وسوف يعرض كتيب اللجنة المعدل في مؤتمر الانكوساي السابع عشر .

مقتطفات من تقارير اللجان

خـــلال الاجـــتماع السابق للمجلس ، وفي تقاريرها ، أقرت جميع اللجان الحاجة إلى تدعيم وسائل الاتصـال والتعاون بين اللجان، وتبذل الجهود حاليا من أجـــل ضـــمان تنسيق أفضل لأنشطة اللجنة ومنتجاتها . وهذا يلخص أهم ما جاء في تقارير اللجنة المقدمة للمجلس التنفيذي ، ويمكن للمهتمين الحصول على المزيد من التفصيلات أو نسخ من التقارير من خلال الإتصال برؤساء اللجنة .

اللجـــنة الرقابـــية (السويد) : تم عقد اجتماع في شهر كانون ثاني ٢٠٠٠ من أجل البدء بمشروع لإعادة هيكلة المعايير الرقابية –مسودة عرض بصيغة جديدة سوف توزع بين أعضاء الانتوساي في أواخر هذه السنة. وقد بدأ أيضا بمشروع لإعداد مسودة دليل استشاري لتطبيق المعايير .

المعايير المحاسبية (الولايات المتحدة) : مسودة دليل التطبيق بشأن الإعداد لمناقشات وتحليلات إدارية ليتم استكماله في اجتماع اللجنة في شهر حزيران بيـــن أعضاء الانتوساي للتعليق عليه ، وقد استمرت اللجان في توفير الملاحظات للجنة الاتحاد الدولي لمحاسبي القطاع العام، وهي تقوم بإعداد المعايير المحاسبية الدولية الموصى بها للقطاع العام .

معايـــير الـــرقابة الداخلـــية (هـــنغاريا) : اجتماعات اللجنة التي عقدت في حزيران وتشرين ثاني ١٩٩٩، والمؤتمر الدولي الثاني الناجح بشأن الرقابة الداخلـــية الـــذي عقـــد فـــي بودابست في شهر أيار من عام ٢٠٠٠ . ومن ضمن المنتجات الحالية الخاضعة للتطوير ، ملخص للمؤتمر وكتيب يشرح المسؤولية الإدارية للرقابة الداخلية، وقد بدء العمل أيضا بمراجعة وتوسيع إرشادات الرقابة الداخلية للانتوساي .

الدين العام (المكسيك) : تم طبع إرشادات للتخطيط وإجراء الأعمال الرقابية لوحدات الرقابة الداخلية على الدين العام، وتم اصدار إرشادات بشأن إعداد الـــتقارير حـــول الدين العام وتم نشرها في الموقع الإلكتروني للجنة على العنوان< www.intosaipdc.org.mx> وتم إعداد خبرة زامبيا في تطوير نظـــام لـــتحديد وقـــياس وإعداد التقارير بشأن الدين العام كحالة دراسية ، وسيتم عقد ندوة من قبل البنك الدولي في شهر تشرين أول ٢٠٠٠ متزامنة مع اجتماع اللجنة القادم .

لجـــنة الـــرقابة عـــل التشـــغيل الإلكتروني للبيانات (الهند) : في اجتماع شهر تشرين أول ١٩٩٩ المنعقد في هيراري ، تبنت اللجنة منهجا جديدا لعملها ومشـــروعاتها، وقـــد تـــم تحديـــد مشروعات ومنسقين ، على النحو التالي : "الغش في مجال تكنولوجيا المعلومات " المملكة المتحدة، "أمن الإتصالات" الســـويد، "الرقابة على إدارة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات " ، النرويج ، " شبكات الانترنت للأجهزة العليا للرقابة " عمان . وسوف تنظم القضايا الـــثلاثة اللاحقـــة المـــتعلقة بـــ تكنولوجيا المعلومات حسب الموضوع (التدريب ، الحكومة ، الأمن) ، وتجري حاليا مراجعات لموقع اللجنة على شبكة الانترنـــت – وســـوف تنظم الندوة الثالثة لرقابة الأداء لتكنولوجيا المعلومات خلال السنة القادمة من قبل سلوفينيا ، وسوف يعقد اجتماع اللجنة في شهر كانون الثاني من عام ٢٠٠٠ .

الرقابة البيئية (هولندا) : تبنت اللجنة منهجا إقليميا جديدا وعدد من الأنشطة التي تقوم بها مجموعات العمل الإقليمية –وسوف تلتقي تلك الجهود في هيغ فـــي شـــهر حزيـــران ١٩٩٩ ، وسوف توزع مسودة العرض المتعلقة بـــ دليل بشأن إجراء الأعمال الرقابية على الأنشطة ذات البعد البيئي" على جميع أعضـــاء الانتوســـاي، وسوف يتم توزيع مسودة دراسة حول " التنمية المستدامة " خلال مؤتمر سيؤول عام ٢٠٠١ ، وسيتم اعداد كتيب حول المعاهدات البيئية الدولية وسيتم تقديمه للمصادقة عليه خلال مؤتمر الانكوساي السابع عشر .

التخاصـــية (المملكة المتحدة) : دعى اجتماع تشرين أول ١٩٩٩ المنعقد في بولندا إلى استمرار الجهود الرامية إلى تبادل المعلومات بين الأجهزة العليا للـــرقابة مـــع تركـــيز على استخدام أفضل للموقع الإلكتروني <http:www.nao.gov.uk/intosai/wgap/home.htm> وتم على هذا الموقع ايضا وضـــع دراســـة حول الرقابة على النظام الاقتصادي والتي أعدتها مجموعة العمل ، بالإضافة إلى مسودة إرشادات حول "أفضل الممارسات في الرقابة علـــى أمـــوال وامتيازات القطاع العام والخاص" ، وسوف توزع على جميع أعضاء الانتوساي للتعليق عليها . ومن المقرر أن تكون الاجتماعات خلال الفترة من ١٨-١٩، أيلول ٢٠٠٠ في بيونس ايرس ومن ١٢-١٣ حزيران ، ٢٠٠١ في هنغاريا .

تقيـــيم الـــبرامج (فرنسا) : تقوم اللجنة بإعداد الخطط لموقع جديد لتقديم حالات دراسية حول الخبرات المتعلقة بتقييم البرامج والمعلومات بشأن منهجيات تقيـــيم بـــرامج مخـــتلفة ، وتجري الجهود حاليا من اجل ضمان أن الدليل المتعلق بتقييم البرامج قد نسق مع عمل اللجان الأخرى ، وسوف يعقد اجتماع اللجنة في وقت لاحق من هذه السنة في باريس .

قضايا تم بحثها

تمـــت مناقشة الموضوعين اللذين سيتم بحثهما في مؤتمر الانكوساي السابع عشر ، بتعمق من قبل المجلس التنفيذي .

مشروع استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة : قدم السيد ديزوتال تقريرا إلى المجلس بشأن العمل المنفذ من فريق العمل المعني بالاستقلالية خلال العام

الماضـــي ، وقـــد لخـــص النتائج المتعلقة بأدبيات البحث واستبيان الجهاز الأعلـــى للـــرقابة ، وقدم مسودة لتقرير مرحلي تضمنت نتائج وتوصيات . وقد تمت مناقشة نصوص عدد من التوصيات والخطوات القادمة بمزيد من التفصيل .

وعند التعليق على التقرير ، أشاد المجلس بالعمل التي تم من قبل المجموعة وعبر عن تقديره للسيد ديزوتال وللفريق الكندي الذي قاد المشروع . واتفق المجلس على قيام فريق العمل في العام المقبل بما يلي :

- دمج نتائج مسح اليوروساي بشأن الاستقلالية في التقرير النهائي (بالتنسيق مع البرتغال) .
- مراجعة وتوضيح نصوص بعض النتائج والتوصيات .
- فحـــص ودراسة غايات ونتائج العلاقات والاتصالات السابقة مع المنظمات الخارجية .
- زيادة توضيح الأطر المرجعية (مبررات ودور العلاقات وإعداد التقارير بشأنها) لأية لجان فرعية أو مجموعة عمل مقترحة .
- الاهـــتمام بشـــكل خاص في ضمان أن المحددات القانونية بشأن أنشطة الانتوساي قد تم الالتزام بها في تطوير أية مقترحات .

- وســـيقوم فـــريق العمل ومن خلال عمله في هذا الدليل ، بإعداد تقريـــر نهائي تمهيدا لعرضه على اجتماع المجلس التنفيذي في السنة القادمة ومؤتمر الانكوساي السابع عشر .

تعديل على هيكلة المجلس التنفيذي

كجـــزء مـــن الأعمال المنتظمة للمجلس التنفيذي ، قامت السكرتارية العامة بمـــراجعة العمـــل الجاري من أجل إعداد قائمة بالأجهزة العليا للرقابة التي ســـيتم ترشيحها خلال مؤتمر الانكوساي السابع عشر للحصول على مقاعد فـــي المجلس التنفيذي . وقد أشير إلى انه وفقا للأنظمة، فإن كل من ألمانيا والولايـــات المتحدة المستضيفون لمؤتمري ١٩٨٩، ١٩٩٢ وخمسة أجهزة علـــيا تم انتخابهم في مؤتمر عام ١٩٩٥ (الكاميرون ، والهند ، والمغرب ، والـــنرويج ، والبرتغال) سوف يتمون مدتهم المقررة في المجلس . وسوف يتبؤ مستضيف مؤتمر عام ٢٠٠٤ مقعدا في المجلس ، وسوف يتولى السيد رامـــيرز ، الرئـــيس الســـابق للمجلس التنفيذي مهمة إعداد قائمة مقترحة للأجهزة العليا للرقابة لاختيارها خلال مؤتمر الانكوساي السابع عشر .

وفـــيما بعـــد ، وخـــلال مناقشات لاحقة ، أشار المجلس إلى أن التغير في الأنظمـــة كـــان أمـــرا مطلوبا لكي يكون هنالك تمثيل في المجلس لكل من المجلـــة ومـــبادرة تنمـــية الانتوساي . وقد وافق أعضاء المجلس على أن الاثـــنان سواء المجلة أو مبادرة تنمية الانتوساي يقدمان خدمات قيمة لجميع أعضـــاء الانتوســـاي وأقـــروا بـــأن الأجهزة العليا للرقابة التي ترعى تلك الأنشـــطة تنفق موارد كبيرة . واعترافا بقيمة برامج المجلة ومبادرة تنمية الانتوســـاي وعظـــم وأثـــر إسهاماتها واعترافا بالاستثمارات ذات العلاقة المطلوبـــة لدعم تلك الأنشطة ، فقد شعر المجلس بأن الأجهزة العليا للرقابة الراعية يجب أن تكون ممثلة في المجلس التنفيذي . وهذا الأمر يتطلب تبعا لذلك ، تغيير في المادة ٢/٥ د من النظام .

وقـــد عرضـــت الهند توصية وتبنى المجلس اقتراحا بالموافقة على عرض مـــثل تلـــك التوصية على مؤتمر الانكوساي السابع عشر . والاقتراح الذي يدعم مراجعة الأنظمة يقضي بما يلي :

- زيادة عدد أعضاء المجلس التنفيذي ليصل إلى ١٧ عضو.
- الـــنص على أن ترشيح رؤساء الأجهزة العليا للرقابة للعضوية فـــي المجلة ومبادرة تنمية الانتوساي يكون من خلال قرار من المجلـــس التنفيذي، وان اختيارهم يكون من قبل المؤتمر ولمدة ست سنوات قابلة للتجديد .

وإجراء مثل هذا التغيير في الأنظمة سوف يحتاج إلى موافقة أغلبية الثلثين في مؤتمر الإنكوساي السابع عشر . وبالمصادقة على هذا الاقتراح ، وافق المجلـــس التنفـــيذي على توزيع نسخ من الإقتراح على الأعضاء قبل عقد المؤتمر وسوف يدرج الموضوع على جدول الأعمال ليتم دراسته ومناقشته من قبل اعضاء الانتوساي .

ملاحظات خاصة

فـــي ختام الاجتماع قدم المجلس التنفيذي والسيد راميرز شكرا خاصا للسيد ديـــزوتال الذي سيكمل فترة توليه المنصب في أوائل السنة القادمة وحيث أن حضـــور الســـيد ديزوتـــيل ســـيكون الحضور الأخير له في اجتماعات المجلـــس التنفيذي – فقد توقف المجلس للتصفيق له لمساهماته العديدة في الإنتوســـاي . وحظي بتقدير خاص لقيادته لمبادرة تنمية الانتوساي والتزامه بـــتعزيز ودعـــم تنمـــية الأجهزة العليا للرقابة حول العالم من خلال مبادرة تنمية الانتوساي وبرنامج الزمالة الكندي . وقد وجه الشكر له أيضا لرئاسته للجـــنة الانتوساي الخاصة بالمعايير المحاسبية حتى عام ١٩٩٦، ولالتزامه المتواصـــل بمشـــروعات لجنة المعايير المحاسبية . ولدعمه أيضا للجهود الحالية مع فريق الاستقلالية الخاص الذي سيكمل عمله السنة القادمة .

وطـــوال الأســـبوع ، استمتعت الوفود ، والمراقبون ، والمرافقون بالضيافة الكريمة لمجلس الرقابة . وكان هنالك برامج خاصة – بما في ذلك موسيقى ورقصـــات تقليدية وزيارات سياحية للمواقع التاريخية وفرت فرصا لزيادة الـــتعرف على ثقافة وتاريخ جمهورية كوريا . وبنهاية هذا الاسبوع ، اتفق الجمـــيع مـــع ملاحظة السيد راميرز الأولية بأن مؤتمر الانكوساي السابع عشر سيكون بالتأكيد حدثا استثنائيا .

مـــن وراء الكواليس، هنالك فريق من مجلس الرقابة يعمل باستخدام التكنولوجيا بفعاليـــة مـــن اجـــل تحضير الوثائق ، وتنسيق الخطط ، وإدارة الأنشطة الداعمة للاجتماع

المجلس الجديد لمبادرة الانتوساي يعقد اجتماعا في اوسلو

بناء على قرار الجمعية العمومية في مؤتمر الانكوساي السادس عشر في عام ١٩٩٨، سوف تحول سكرتارية مبادرة تنمية الانتوساي (IDI) من كندا إلى النرويج اعتبارا من ١ كانون ثاني ٢٠٠١. وقد أسست الهيئة الجديدة لمبادرة تنمية الانتوساي في عام ١٩٩٩ من مجلس إدارة وسكرتارية. ويتألف مجلس مبادرة تنمية الانتوساي من الأجهزة العليا للرقابة لكل من النرويج ، وكندا ، وهولندا، والمملكة المتحدة ، والسكرتارية العامة للانتوساي التي تقوم بدور المراقب للمجلس.

وقد عقد الاجتماع الأول للمجلس الجديد في أسلو في ١٠ آذار ، ٢٠٠٠ . وكانت الموضوعات الرئيسة على جدول الأعمال ، الخطة الطويلة الأمد الجديدة لمبادرة تنمية الانتوساي للأعوام ٢٠٠١-٢٠٠٦ ، والتي تمت المصادقة عليها من قبل المجلس . وقد تم توزيع إستبانة دراسة على أعضاء الانتوساي في شهر كانون أول ١٩٩٩ لاستطلاع آراءهم بشأن البدائل المستقبلية الممكنة لمبادرة تنمية الانتوساي ، وقد وفرت نتائج الدراسة القاعدة للخطة الجديدة .

سوف تسعى الخطة الطويلة الأمد الجديدة إلى توحيد نتائج البرنامج التدريبي الطويل الأمد الحالي لمبادرة تنمية الانتوساي التي بدأت في عام ١٩٩٦، من اجل القدرة التدريبية في مناطق الانتوساي من خلال إيجاد بنية تحتية تدريبية مستدامة . والمكون الأساسي لتلك البنية هي أخصائيي التدريب المعتمدين لمبادرة تنمية الانتوساي المؤهلين لتوفير ورش العمل الإقليمية والمحلية للأجهزة العليا للرقابة الأعضاء . وسيتم توفير الدعم المستمر للجان التدريب الإقليمية ولتوسيع برنامج تبادل المعلومات لمبادرة تنمية الانتوساي ، وسيتم أيضا استعراض برنامج التدريب عن بعد . وتم عمل مسودة لخطة طويلة الأمد من قبل السكرتارية الجديدة لمبادرة تنمية الانتوساي في النرويج برئاسة المدير العام ماغنوس بورغ، وتتألف مبدئيا من أربعة أعضاء ، وسيكون موقع السكرتارية الجديدة للانتوساي ضمن مباني المدير العام للنرويج في أوسلو . والمهام الرئيسة للسكرتارية الجديدة في عام ٢٠٠٠ هي تكييف نفسها مع أنشطة مبادرة تنمية الانتوساي والخطة المستقبلية للبرامج والأنشطة.

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :

IDI Secretariat ,c/o Office of the Auditor General of Norway,Riksrevisjonen, Pilestredet 42, Postboks 8130 Dep, 0032 Oslo , Norway,
e-mail:<riksrevisjonen@riksrevisjonen.no>.

علاقة دائمة لمبادرة تنمية الانتوساي

في عام ١٩٨٦، قامت مبادرة تنمية الانتوساي بتنظيم ندوة للأجهزة العليا للرقابة الأوروبية لتقديم وتبادل الخبرات باستخدام تكنولوجيا الميكرو كمبيوتر لتحسين كفاءة واقتصادية العمل الرقابي ، وبعد سنة ، اجتمعت وفود تمثل ١٤ دولة في مدينة كوبنهاكن في الدنمارك لمناقشة هذا الموضوع . وخلال ذلك الاجتماع اجرت وفود من كندا والولايات المتحدة مباحثات تم على ضوئها عقد الاجتماع المشترك الثامن في شباط ٢٠٠٠ في فانكوفر ، بريتيش كولومبيا .

وقد قام أحد وفود مكتب المحاسبة العامة الأمريكي بعمل ميداني في مكتب سيتل ، ومكتب سيتل كما كان في عام ١٩٨٦ ، هو مسؤول عن إدارة العديد من التطورات التكنولوجية التي طبقت على العمل الرقابي لمكتب المحاسبة العامة الأمريكي ، وفي المقابل، فقد وجه الوفد الكندي الدعوة لموظفي سيتل لتبادل نفس التطورات التكنولوجية التي عرضت في كوبنهاكن من خلال فريق عمل مكتب الرقابة الكندي . وفي شهر كانون ثاني ١٩٨٧، عقد الاجتماع المشترك الأول . ونظرا لوجود مكاتب لمكتب الرقابة الكندي في فانكوفر ، وبريتيش كولومبيا ، فقد اقترح أن تعمل مكاتب سيتل وفانكوفر معا ، فالقرب ، والقضايا الرقابية المشتركة، والاهتمام المشترك بتكنولوجيا المعلومات الجديدة يجعل التقارب بينهما أمرا ممكنا . ومنذ ذلك الوقت ، استضاف مكتب الرقابة الكندي ثلاثة اجتماعات في فانكوفر ، أحدهما عقد في أوتوا ، واستضاف مكتب المحاسبة العامة الأمريكي ثلاثة اجتماعات في سيتل .

مشاركون في اجتماع مجلس مبادرة تنمية الانتوساي يجتمعون في النرويج ويجلس من اليسار إلى اليمين ، السيد كلنر، المدير العام لمحكمة الرقابة النمساوية /الانتوساي ، السيد ديزوتال ، كندا ، والسيد مورك ايدم ، النرويج ، والسيد زيفنبيرغين هولندا ، والسيدة ماوهود، المملكة المتحدة . ويقف من اليسار الى اليمين : السيد بورغ النرويج ، والسيدة كرستين استرب ، والسيد بير أ اينغيسيث ، والسيد غاودت ، كندا ، والسيد بيدويل، المملكة المتحدة ، والسيد فان اوميرين ، هولندا ، والسيدة كرستينسين ، النرويج ، والسيد كيركلند النرويج والسيدة اوستلند ، النرويج والسيد غاغن ، كندا .

ومن ضمن المشاركين في هذه الاجتماعات موظفين من مكتب الرقابة الكندي في أوتاوا ، وينيبغ، ايدمنتون ، وفانكوفر ، ومراقبين إقليميين من بريتيش كولومبيا ، وموظفين من مكتب المحاسبة العامة الأمريكي، ومن مكتب إدارة المعلومات والاتصالات ، والمكاتب الميدانية الغربية في سيتل، وسان فرنسيسكو ، ولوس انجليس . و كانت إحدى الإتصالات الأولى من خلال فيديو المؤتمرات قد أجريت بين سيتل واوتوا خلال أحد اجتماعات سيتل . وقد عقدت ندوتين تكنولوجيتين في ميكروسوفت، وحيث أن الاهتمام امتد من التكنولوجيا إلى الجوانب الرقابية المشتركة ، فقد تمت الزيارات الى بوينغ بلانت في ايفيريت ، وانظمة بالارد بور ، وموقع مفقسات الاسماك في فانكوفر. وقد وفرت الزيارة إلى بوينغ بلانت فرصة لفريق مكتب المحاسبة العامة الأمريكي للحصول على خبرة ميدانية قصيرة.

وكما نوقش في معظم الاجتماعات الحديثة ، فلا تزال المجموعتين تؤمنان بأن الاجتماعات توفر الفرصة لتبادل المعلومات بشأن العمليات والممارسات والتقنيات التي تساعد كلتا الهيئتين . ولكلتا المجموعتين اهتمام مشترك بإدارة مفقسات الأسماك وقضايا صناعة الأسماك ، وإزالة السدود المحتملة ، بالإضافة إلى إدارة المعلومات وقضايا فيديو المؤتمرات .

عناوين البريد الإلكتروني للأجهزة العليا للرقابة

تدعيما لاستراتيجية الاتصالات للانتوساي ن سوف يتم في كل عدد من هذه المجلـة نشر عناوين البريد الإلكتروني /وعناوين الانترنت للأجهزة العليا للرقابة ، وبرامج الانتوساي ، والمنظمات المعنية المرتبطة بها ، كما توجد قائمـة بعناويـن الصـفحات علـى شبكة المعلومات الدولية ، ويطلب من الاجهزة العليا للرقابة ان تعلم المجلة عند حصولها على هذه العناوين.

الامانة العامة للمنظمة الدولية للاجهزة العليا للرقابة :
<intosai @rechnungshof.gv.at>; and
<http://www.intosai.org>

المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية :
<chases@gao.gov>

مبادرة تنمية الانتوساي :
<IDI@oag-bvg.gc.ca>

لجنة الانتوساي للرقابة على التشغيل الإلكتروني للبيانات
<cag@giasd 101.vsnl.net.net.in> and
<www.open.gov.uk/nao/intosai_edp/home.htm>

لجنة الانتوساي حول الرقابة البيئية :
<http://www.rekenkamer/ea>

لجنة الانتوساي حول التخاصية :
<http://www.open.gov.uk/nao/intosai/home.htm>

الاسوساي :
<asosai@ca.mbn.or.jp>

اليوروساي :
<eurosai@tsai.es>

الاولاسيفس :
<caso@condor.gob.pe>

السباساي :
<steveb@oag.govt.nz>

الجهاز الاعلى للرقابة في البانيا :
<klsh@albaniaonline.net> and
<http://pages.alabaniaonline.net/klsh>

الجهاز الاعلى للرقابة في الارجنتين :
<agn1 @interserver.com.ar>

الجهاز الاعلى للرقابة في استراليا :
<ag1@anao.gov.au> and <http://www.anao.gov.au>

الجهاز الاعلى للرقابة في البحرين :
<audit@mofne.gov.bh>

الجهاز الاعلى للرقابة في البنغالاديش :
<saibd@cittechco.net>

الجهاز الاعلى للرقابة في بلجيكا :
ccrel@ccrek.be> and
<http://www.courdcscomptcs.bc>

الجهاز الأعلى للرقابة في برمودا :
<auditbda@ibl.bm> an<http://www.oagbermuda.gov.bm>

الجهاز الاعلى للرقابة في بوليفيا :
<cgr@cibo.entelnet.bo>

الجهاز الاعلى للرقابة في البرازيل :
<sergiofa@tcu.gov.br> and <http://www.tcu.gov.br>

الجهاز الأعلى للرقابة في كندا :
<desautld@oag-bvg.gc.ca>and
<http://www.oag-bvg.gc.ca>

الجهاز الاعلى للرقابة في تشيلي :
<aylwin@contraloria.cl> and <http://www.contraloria.cl>

الجهاز الاعلى للرقابة في الصين :
<cnao@public.east.cn.net>

الجهاز الاعلى للرقابة في كولومبيا :
<CTExternal@contraloriagen.gov.co> and
<http://www.contraloriagen.gov.co>

الجهاز الأعلى للرقابة في كوستاريكا :
<inforcgr@cgr.go.vr> and <htttp://www.cgr.go.cr>

الجهاز الاعلى للرقابة في كورواتيا :
<colic@revizija.hr> and
<opcal@revizija.hr> and <http://www.revizija.hr>

الجهاز الاعلى للرقابة في قبرص :
<cao@cytanet.com.cy>

الجهاز الاعلى للرقابة في جمهورية التشيك :
<michael.michovsky@nku.cz>

الجهاز الاعلى للرقابة في الدنمارك :
<rigsrevisionen@rigsrevisionen.dk>and
<http://www.rigsrevisionen.dk>

الجهاز الاعلى للرقابة في السلفادور :
<cdcr@es.com.sv>

الجهاز الاعلى للرقابة في استونيا :
<riigikontroll@sao.ee> and <http://www.sao.ee>

الجهاز الاعلى للرقابة للاتحاد الاوروبي :
<euraud@eca.eu.int> and <http://www.eca.eu.int>

الجهاز الاعلى للرقابة في فيجي :
<audit@itc.gov.fj>

الجهاز الاعلى للرقابة في فلندا :
kirjaamo@vtv.ft> and <http://www.vtv.fi>

الجهاز الاعلى للرقابة في فرنسا :
dterroir@ccomptes.fr and<www.ccomptes.fr>

الجهاز الاعلى للرقابة في جورجيا :
<chamber@access.sanet.ge>

الجهاز الاعلى للرقابة في المانيا :
<BRH_FFM@t-online.de>and
<http://www.Bundesrechnungshof.de>

الجهاز الاعلى للرقابة في غرينادا :
<audit@caribsurf.com>

الجهاز الاعلى للرقابة في هونغكونغ :
<audaes2@aud.gcn.gov.hk>and
<http://www.info.gov.hk/aud/>

الجهاز الاعلى للرقابة في ايسلندا :
<postur@rikisend.althingi.is> and
<http://www.rikisend.althingi.is>

الجهاز الاعلى للرقابة في الهند :
<cag@giasd101.vsnl.net.in>

الجهاز الاعلى للرقابة في اندونيسيا :
<asosai@bpk.go.id> and <http://wwwbpk.go.id>

الجهاز الاعلى للرقابة في ايرلندا :
<webmaster@audgen.irlgov.ie> and
<http://www.irlgov.ie/audgen>

الجهاز الاعلى للرقابة في اسرائيل :
<www.mevaker.gov.il>

الجهاز الاعلى للرقابة في ايطاليا :
<bmanna@tiscalinet.it>

الجهاز الاعلى للرقابة في اليابان :
<asosai@ca.mbn.or.jp>and
<http://www.jbaudit.admix.go.jp>

الجهاز الاعلى للرقابة في الاردن :
<audit-b@amra.nic.gov.jo>

الجهازالاعلى للرقابة في كوريا :
<koreasai@koreasai.go.kr>and
<http://www.koreasai.go.kr>

الجهاز الاعلى للرقابة في الكويت :
<aha@audit.kuwait.net>

الجهاز الاعلى للرقابة في خزخستان :
<whl@mail.elcat.kg>

الجهاز الاعلى للرقابة في لاتفيا :
<http://www.1rvk.govlv>

الجهاز الاعلى للرقابة في لبنان :
<president@coa.gov.lb>

الجهاز الاعلى للرقابة في لوثوانيا :
<alvydas@vkontrolle.lt>

الجهاز الاعلى للرقابة في لوكسنبرغ : <chaco@pt.lu>

الجهاز الاعلى للرقابة في مكدونيا : <usdt@nicmpt.com.mk>

الجهاز الاعلى للرقابة في ماليزيا :
<jbaudit@audit.gov.my> and
<http://www.audit.gov.my>

الجهاز الاعلى للرقابة في مالي:
<papa.toyo@datatech.toolnet.org>

الجهاز الاعلى للرقابة في مالطا : <nao.malta@magnet.mt>

الجهاز الاعلى للرقابة في جزر المارشال :<tonowe@ntamar.com>

الجهاز الاعلى للرقابة في موريشيوس:<auditdep@bow.intnet.mu>

الجهاز الاعلى للرقابة في المكسيك : <mhasesor@mexis.com>

الجهاز الاعلى للرقابة في ميكونيزيا : <FSMOPA@mail.fm>

الجهاز الاعلى للرقابة في نيبال : <oagnp@mail.com.np>

الجهاز الاعلى للرقابة في هولندا :
<bjz@rekenkamer.nl> and
<http://www.rekenkamer.nl>

الجهاز الاعلى للرقابة في نيوزيلندا :
<oag@oag.govt.nz> and
<http://www.netlink.co.nz/%7e.oag/home.htm>

الجهاز الاعلى للرقابة في نيكاراغوا: <continf@lbw.com.ni>

الجهاز الاعلى للرقابة في النرويج
<riksrevisjonen.@riksrevisjonen.no>

الجهاز الاعلى للرقابة في عمان : <sages@gto.net.om>

الجهاز الاعلى للرقابة في الباكستان : <saipak@comsats.net.pk>

الجهاز الاعلى للرقابة في باولو
<palau.public.auditor@palaunet.com>

الجهاز الاعلى للرقابة في بنما :<omarl@contraloria.gob.pa>

الجهاز الاعلى للرقابة في بابوا نيوغينيا : <amrita@online.net.pg>

الجهاز الاعلى للرقابة في البرغواي : <director@astcgr.una.py>

الجهاز الاعلى للرقابة في البيرو :
<dci00@condor.gob.pe> and
<http://www.rcp.net.pe/CONTRALORIA>

الجهاز الاعلى للرقابة في الفلبين :<catli@pacific.net.ph>

الجهاز الاعلى للرقابة في بولندا : <http://www.nik.gov.pl>

الجهاز الاعلى للرقابة في البرتغال:<dg.tcontas@mail.telepac.pt>

الجهاز الاعلى للرقابة في بورتوريكو :<ocpr@coqui.net>

الجهاز الاعلى للرقابة في قطر :<qsab@qatar.net.qa>

الجهاز الأعلى للرقابة في روسيا : <sjul@gov.ru>

الجهاز الاعلى للرقابة في سينت لوسيا :<govtaudit@candw.lc>

الجهاز الاعلى للرقابة في سنغافورا :<ago_email@ago.gov.sg>

الجهاز الاعلى للرقابة في سيشيليس:<seyaudit@seychelles.net>

الجهاز الاعلى للرقابة في سلوفينيا:
<vojko.antoncic@rs-rs-si> and
<http://www.sigov.si/racs>

الجهاز الاعلى للرقابة في جنوب افريقيا :
<debbie@agsa.co.za> and <http://www.agsa.co.za>

الجهاز الاعلى للرقابة في اسبانيا:
<TRIBUNALCTA@bitmailer.net>

الجهاز الاعلى للرقابة في سورينيم : <http://www.parbo.com>

الجهاز الاعلى للرقابة في السويد :
<int@rrv.se> and <http://www.rrv.se>

الجهاز الاعلى للرقابة في سويسرا : <secretariat@efk.admin.ch>

الجهاز الاعلى للرقابة في تايلند :
<oat@vayu.mof.go.th> and <www.oag.go.th>

الجهاز الاعلى للرقابة في ترينيداد وتوباغو:<audgen@hotmail.com>

الجهاز الاعلى للرقابة في تركيا :
<saybsk3@turnet.net.trand>and
<http://www.sayistay.gov.tr>

الجهاز الاعلى للرقابة في اكرانيا :
<rp@core.ac-rada.gov.ua> and
<www.ac-rada.gov.ua>

الجهاز الاعلى للرقابة في الامارات العربية المتحدة :
<saiuae@emirates..net.ae>

الجهاز الاعلى للرقابة في المملكة المتحدة :
<international.nao@gtnet.gov.uk> and
<http://www.open.gov.uk/nao/home/htm>

الجهاز الاعلى للرقابة للولايات المتحدة الامريكية :
<oil@gao.gov> and <http://www.goa.gov>

الجهاز الاعلى للرقابة في الارغواي
<tribinic@adinet.com.uy> and
<http://www.tcr.gub.uy>

الجهاز الاعلى للرقابة في اليمن : <coca@y.net.ye>

الجهاز الاعلى للرقابة في فنزويلا :
<crojas@cgr.gov.ve> and <http://www.cgr.gov.ve>

المؤسسة الكندية لرقابة الشاملة : <http://www.ccaf-fcvi.com>

مؤسسة المدققين الداخليين :
<iia@theiia.org> and <http://www.theiia.org>

الاتحاد الدولي للادارة المالية الحكومية :
<http://financenet .gov/icgfm.htm>

الاتحاد الدولي للمحاسبين :
<http://www.ifac.org>

البرنامج الزمني لأحداث الانتوساي لعام ٢٠٠٠/٢٠٠١

تموز	آب	ايلول
		اجتماع لجنة التخاصية بيونس ايرس ، الارجنتين ١٨-١٩ ايلول
تشرين اول	**تشرين ثاني**	**كانون اول**
اجتماع الجمعية العمومية الثامن شينغ ماي ،تايلند ١٠-١٤ تشرين اول	مؤتمر الكاروساي باسيتير سينت كيتس ١٩-٢٥تشرين ثاني	
كانون ثاني ٢٠٠١	**شباط**	**آذار**
نيسان	**ايار**	**حزيران**

ملحوظـــة رئيس التحرير : يتم نشر هذا البرنامج الزمني لدعم استراتيجية الاتصالات للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاســبة وكطــريقة لمســاعدة أعضــاء المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على تخطيط وتنسيق جداول مواعيدهم ، وسوف تتضمن المقالات المنتظمة للمجلة الأحداث الدولية الواسعة المجال للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاســبة والأحــداث الإقليمــية الواسعة المجال مثل المؤتمرات والجمعيات العمومية ، واجتماعات المجلس التنفيذي ، ولا يمكن بسبب المكان المحدود إدخال الدورات التدريبية الكثيرة والاجتماعات المهنية الأخرى التي تقدمها الأقاليم ، وللحصول على معلومات إضافية ، اتصل بالأمانة العامة لكل مجموعة عمل إقليمية .

INTOSAI